سؤالات المازني للأخفش: دراسة نحوية تصريفية

إعداد
د.عبدالله بن مبارك أبودجين(*)
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
١٤٤٤هـ-٢٠٢٢م

Questions of Al-Maziny to Al-akhfash: Grammatical and Morphological Study

by
Dr. Abdullah Mubarak Abu Dujain
College of Arabic Language
Department of Syntax, Morphology, and Philology
Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University
AH 1444 – 2022

إصدار يناير لسنة ٢٠٢٣م
شعبة النشر والخدمات المعلوماتية

(*) للمراسلة:
أستاذ مساعد، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

Corresponding Author :
Assistant Professor. Department of Syntax, Morphology, and Phonology. College of Arabic Language at the Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University. Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.

الملخص باللغة العربية

يدرس هذا البحث عددًا من الأسئلة التي وجهها المازني لأستاذه الأخفش الأوسط والتي تنوعت ما بين أسئلة نحوية وتصريفية، وقد جسدت تلك الأسئلة الاتجاه العقلي لعلماء النحوي العربي في بدايات نشأة النحو، حيث اعتمد على الاستدلال بالقياس وعدم النظير وغيرهما من الأدلة النحوية على إثبات القواعد النحوية أو إضعافها. وقد اتسمت الأسئلة التي وجهها المازني للأخفش بالتركيز في موضوعات دقيقة من النحو والتصريف، ويتولى المازني التعليق على إجابة الأخفش قبولًا وهو القليل، أو رفضًا وهو الأكثر، موضحًا أحيانًا سبب امتناعه عن قبول إجابات الأخفش، مكتفيًا بالقول بأن ما أجاب به الأخفش ضعيف. وعلى الرغم من أن معظم الأسئلة طرحت في مجالس الخلفاء والحكام بحضور عدد من العلماء، وهو ما يصبغها بصبغة الرغبة في التعجيز والتظاهر بقوة الحجة وسعة العلم، واستحضار الإجابة بسرعة دون منح وقت للتفكير، إلا أن هذه الأسئلة وإجاباتها تفتح مجالات للدراسة النحوية والتصريفية لما تتضمنه من طرق التفكير النحوي، ومناهج الاستدلال العقلي في النحو.

الكلمات المفتاحية:

الأخفش، المازني، الخلاف النحوي، المجالس النحوية، الأدلة العقلية

الملخص باللغة الإنجليزية

Abstract

This article studies several questions that were addressed by Al-Maziny to his professor, Al-akhfash al-Awsaṭ. These questions varied between grammatical and morphological ones. Moreover, they have reflected the mental direction of Arab grammatical scholars in the early stages of the establishment of grammar in Arabic. The mental direction relied on measurement, non-analogy, and other grammatical evidence to prove or weaken grammatical rules. Al-Maziny's questions to the Al-akhfash were mainly focused on subtle subjects related to grammar and morphology. Furthermore, Al-Maziny has evaluated the answers of Al-akhfash either by approval, which is little, or rejection, which is the most. He concluded that the answers of Al-akhfash were weak. Although most of the questions were addressed in the boards of successors and regents and in the presence of a number of scholars, which give them an urgent to show complexity, persuasiveness, knowledge capacity, and to quickly invoke the answer without giving time for reflection, these questions and their answers open up areas for grammatical and morphological study of their grammatical thinking methods and mental reasoning approaches in grammar.

Keywords:

Al-akhfash, Al-Maziny, grammatical disagreement, grammatical boards, mental evidences

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد نشأ النحو العربي لضبط قواعد اللغة العربية، وحماية فصاحتها من الاندثار، وتعليم الأجيال المتعاقبة طريقة العرب في كلامهم، والبحث في أسرار ذلك الكلام، وحفظ النماذج الفصيحة التي سمعت عن العرب والبناء عليها، واستخدام القياس المعلل والتوسع فيه للحفاظ على بقاء اللغة العربية وحيويتها واستمراريتها لتتواءم مع المستجدات المختلفة، وتتطور مع العصور المتوالية، وتبقى لغة حية لها قواعدها المنضبطة، وفكرها اللغوي المبني على عبقرية أربابها، والتي شرفها الله بأن جعل القرآن الكريم خاتم كتبه السماوية بلسان عربي مبين، وتكفل الله بحفظه: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون}(١).

وقد أيقن علماء العربية بأهمية السماع في بناء قواعد اللغة العربية، فبنوا عليه قواعدهم، ثم ذهبوا إلى القياس على ما سمعوه عن العرب وفق تفصيلات محددة تضبط هذا القياس، وتوضح أركانه من مقيس ومقيس عليه وعلة جامعة بينهما، ومنهم من توسع في هذا القياس، ومنهم لم يتوسع فيه، وجعله مقتصرًا على ما كثر نقله وسماعه.

واتسم النحو العربي بسمة عقلية وذلك بوضع أدلة واضحة على القياس على ما سمع عن العرب، ونتج عن وضع هذه الأدلة والقياس بناء عليها نقاش وأسئلة ومحاورة بين علماء العربية، تستهدف البحث عن الإجابة الصحيحة الشافية الكافية.

وللأسئلة التي يطرحها العلماء فيما بينهم أهمية كبرى في استجلاء الحقيقة، ومعرفة الصواب، والوصول إلى الجواب الصحيح، كما أنها تنبئ عن التفكير المبني على منهاج عقلي، وبحث معرفي للوصول إلى إجابة نافعة، وإيضاح لغوي يستند إلى دليل قاطع وحجة ظاهرة.

وقد حرص الخلفاء والأمراء وعلية القوم في بداية العصر الإسلامي، وانتشار المؤلفات النحوية، حرصوا على حضور علماء العربية لمجالسهم، وأداروا فيما بينهم حوارات ونقاشات حول مسائل نحوية وتصريفية، وذلك للوصول إلى الإجابة الشافية، وأكرموا هؤلاء العلماء، وأعلوا مكانة من كانت إجابته صحيحة كافية، وهذا ما أسهم في تنشيط حركة النحو العربي في عصوره الأولى، وإثراء كتب العربية بمسائل نحوية تتضمن سؤالات بين علماء النحو.

وقد نتج عن هذا الحراك العلمي الواسع طرح عدد من السؤالات النحوية والتصريفية، وتميزت تلك الأسئلة بعمقها العقلي، وسبرها المنطقي، وبحثها عن

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٩.

الإجابة الشافية. وقد حوت المؤلفات النحوية عددًا من هذه السؤالات المتنوعة، ومن أهمها السؤالات التي وجهها المازني للأخفش الأوسط والتي سيتناولها هذا البحث.

الأهمية وأسباب الاختيار:

١. القيمة العلمية للعالمين الكبيرين الأخفش الأوسط والمازني، وأثرهما في تطوير النحو العربي.
٢. أهمية السؤالات المطروحة من المازني على الأخفش الأوسط وتطرقها إلى جوانب مختلفة في النحو العربي.
٣. تنوع السؤالات ما بين القضايا النحوية والتصريفية وشمولها موضوعات متعددة في أبواب مختلفة.

منهج الدراسة:

جمعت سؤالات المازني للأخفش من مصادر متعددة من أهمها: المقتضب للمبرد، ومجالس العلماء المنسوب للزجاجي، وأمالي الزجاجي، وشرح المفصل لابن يعيش، والأشباه والنظائر وهمع الهوامع للسيوطي، وقسمتها على الأبواب النحوية والتصريفية، ودرستها دراسة شاملة، بدأت بتوضيح السؤال والجواب، وما بذله العالمان من جهد في الجواب، وما دار حول المسألة من بحوث نحوية وتصريفية في المصادر النحوية المختلفة.

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة عن الأخفش والمازني كثيرة جدًّا، وتمتلئ رفوف المكتبات برسائل وبحوث علمية عن هذين العلمين البارزين، لكني لم أعثر على دراسة تناولت سؤالات المازني للأخفش. وفيما يأتي أذكر أبرز الدراسات السابقة التي لها علاقة بهذا البحث، ومنها:

القياس النحوي عند الأخفش: دراسة وصفية تحليلية؛ انتصار تاج السر العوض، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ١١، العدد ١، ٢٠٢١م، العراق.

الخلاف النحوي بين الأخفش الأوسط والبصريين؛ فراس فارس الكفاوين، رسالة ماجستير، ٢٠١٥م، جامعة مؤتة، الأردن.

الأخفش الأوسط: أمقلد هو أم مجدد؟ عبدالكريم محمد الأسعد، مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٣٨، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، ١٩٩٣م، المملكة العربية السعودية.

أبو عثمان المازني: حياته وجهوده في النحو والصرف؛ محمد حسن طه، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، ٢٠٠٢م.

المازني وكتابه التصريف: دراسة في منهجه وموقف علم اللغة الحديث من آرائه الصرفية؛ صفوان بهجت سلوم، رسالة ماجستير، ٢٠٠٦م، جامعة تشرين، سوريا.

المسائل النحوية عند أبي عثمان المازني: جمعًا ودراسة؛ علي بن أحمد المازني، رسالة ماجستير ٢٠٠٦م، جامعة عدن، اليمن.

بواكير الاحتجاج العقلي في النحو العربي: الأخفش والمازني أنموذجًا؛ محمد جواد سعيد، مجلد المورد، العدد ٢، المجلد ٣٤، ٢٠١٢م، العراق.

سؤالات أبي العباس المبرد النحوية والتصريفية لشيخه أبي عثمان المازني: جمعًا ودراسة؛ عبدالله بن محمد النغيمشي، جامعة القصيم، مجلة العلوم العربية والإنسانية، العدد٢، المجلد ٥، ٢٠١٢م، المملكة العربية السعودية.

والفرق بين بحثي هذا والبحوث السابقة أن بحثي يركز على جمع سؤالات المازني للأخفش، ويدرسها دراسة نحوية تصريفية.

التمهيد

التعريف بالأخفش (بإيجاز)[٢]:

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط، مولى لمجاشع بن دارم من تميم، أصله من بلخ[٣] وسكن البصرة، وأخذ عن طائفه من العلماء، مثل: عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وسيبويه (ت ١٦١هـ)، ويونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ)، وأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ)، وأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٤هـ)، وتلمذته على الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٦٠هـ) مختلف فيها.

ومن أشهر تلاميذه: الكسائي (ت ١٨٩هـ)، وهشام الضرير (ت ٢٠٩هـ)، والجرمي (ت ٢٢٥هـ)، والمازني (ت ٢٣٦هـ)، وأبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٠هـ)، والرياشي (ت ٢٥٧هـ)، والزيادي (ت ٢٤٩هـ)، وقطرب (ت ٢٠٦هـ)، واليزيدي (ت ٢٢٥هـ)، والطوال (ت ٢٤٣هـ).

وله مؤلفات كثيرة، ومما وصلنا منها:

١- معاني القرآن[٤].
٢- العروض[٥].
٣- القوافي[٦].

أما كتبه التي لم تصل إلينا فمنها:

١- المسائل الكبير.
٢- المسائل الصغير.
٣- الأوسط في النحو.

اختلف في وفاته فقيل: إنها سنة ٢١٠هـ، وقيل: ٢١١هـ، وقيل: ٢١٥هـ، وقيل: سنة ٢٢١هـ.

---

(٢) ينظر في ترجمته: الإنباه، ج:٢، ص:٦٣، وإشارة التعيين، ص: ١٣١، والبغية، ج:١، ص:٥٩٠، وطبقات النحويين واللغويين، ص: ٧٢، والمدارس النحوية، ص: ٩٤.

(٣) إحدى مدن خراسان، ينظر: معجم البلدان، ج:١، ص:٥٦٨، مادة: (بلخ).

(٤) حققه الدكتور فائز فارس، ونشره عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، وحققه الدكتور عبدالأمير الورد، ونشره عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، وحققته الدكتورة هدى قراعة، ونشرته عام ١٤١١هـ/١٩٩١م.

(٥) حققه الدكتور محمد أحمد عبدالدايم، وحققه أيضًا الدكتور سيد البحراوي.

(٦) حققه الدكتور عزة حسن، ونشره عام ١٩٧٠م، وحققه أيضًا الدكتور أحمد راتب النفاخ، ونشره عام ١٩٧٤م.

التعريف بالمازني (بإيجاز)[٧]:

هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، مولى بني سدوس، ولد في البصرة وتربى فيها في بني مازن الشيبانيين، ومن أشهر شيوخه: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ)، والأخفش الأوسط (ت ٢١٠هـ)، وأبو زيد الأنصاري (ت ٢١٤هـ)، والأصمعي (ت ٢١٦هـ).

قال المبرد[٨]: «لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان بالنحو، وقد ناظر الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه، وهو أخذ عنه».

ومن أشهر تلاميذ المازني: المبرد (ت ٢٨٦هـ)، واليزيدي (ت ٣١٠هـ)، توفي سنة ٢٤٩هـ، وقيل غير ذلك.

اشتهر عن المازني قوله: «من أراد أن يصنف كتابًا واسعًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح»، ولذا كان مقلًّا في مؤلفاته التي لم يصلنا منها شيء، ومنها:

١- التصريف.
٢- علل النحو.
٣- ما تلحن فيه العامة.
٤- الألف واللام.

العلاقة بين الأخفش والمازني:

لقد قيض الله -سبحانه وتعالى- لهذه العربية رجالًا يحمون فصاحتها، ويعنون ببيان كمالها واستقامة قواعدها، فأعملوا رحالهم في جمع كلام العرب، ثم أعملوا أقلامهم في بناء قواعد على هذا الكلام، ثم أعملوا عقولهم في وضع القواعد المبنية على قياس عقلي صحيح لا يمكن الجرح فيه أو انتقاصه. ومن هؤلاء العلماء الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتلميذه النابغة سيبويه، وتلميذه النجيب الأخفش الأوسط، وتلميذه الذي أخذ عنه المازني.

وقد أشارت معظم الكتب التي ترجمت للمازني[٩] إلى أنه تلميذ للأخفش، وذكرت أنه هو والجرمي علما أن كتاب سيبويه قد وصل إلى يدي الأخفش فعزما على الأخذ عنه، والدراسة على يديه. وقد ذكرت المصادر التي ترجمت للمازني أنه كان راوية للأخفش، ومن طريقه انتشر كتاب سيبويه عن الأخفش. ويذكر الزيادي

---

(٧) ينظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين، ص: ٨٥، والإنباه، ج٣، ص:٢٤١، والبغية، ج:١، ص:٢٦٩، والفهرست، ص: ٨٠، وتاريخ بغداد، ج: ٧، ص:٩٣، ونزهة الألباء، ص:١٦٢، وإشارة التعيين، ص: ٦١، والمدارس النحوية، ص: ١١٥.

(٨) معجم الأدباء، ج:٢، ص:٧٥٨.

(٩) إنباه الرواة، ج: ٢، ص:٤٠.

وهو أحد تلاميذ المازني أنه رأى المازني يقرأ كتاب سيبويه على الأخفش، فقال: «فكنا نَعْجَبُ من حذفه وجودة ذهنه»[١٠].

وقد تراوحت العلاقة بين الرجلين في إطار العلاقة بين التلميذ ومعلمه تارة، وبين الند والند تارة أخرى كما توضح السؤالات التي هي موضوع هذا البحث، حيث يطرح المازني سؤاله على الأخفش، ثم يجيب الأخفش، ثم يوضح المازني رأيه في جواب الأخفش، ويدخل معه في نقاش حول المسألة، ليصدر حكمه الذي يرى أنه هو الصواب.

وأشارت بعض المصادر التي ترجمت لهما إلى أن المازني أخذ عن الأخفش الكلام والجدل، فقد كان المازني يرى أن الأخفش «أعلم الناس بالكلام وأحذفهم بالجدل»[١١]. ويظهر لي أن هذا هو الذي شجع المازني على طرح الأسئلة العقلية على الأخفش، ليوضح له أنه تعلم منه، وأنه حريص على سلامة القياس وانضباطه في سائر المسائل النحوية والتصريفية، دون انقطاع أو تعثر في ذلك القياس.

وقد كان المازني ذا أدب في طرحه وعرضه وأسئلته ومناقشته، وذلك عائد إلى جمعه بين العلم والتواضع، ومما يدل على تواضعه قوله: «قرأ الرياشيُّ الكتابَ عليَّ وهو أعلم به مني»[١٢].

والذي يجمع الأخفش والمازني أنهما متأثران بالمذهب البصري، وأنهما يعمدان إلى القياس، ويريان أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[١٣]. قال المازني[١٤]: «وكان أبو الحسن الأخفش يجيز أن تبني على ما بنت العرب، وعلى أي مثال سألته، إذا قلت له: ابن لي من كذا مثل كذا، وإن لم يكن من أمثلة العرب، ويقول: إنما سألتني أن أُمثل لك، فمسألتك ليست بخطأ، وتمثيلي عليها صواب».

والذي يفرق بينهما أن المازني يتابع سيبويه في أن «لك أن تبني من العربي عربيًّا ورد مثله في كلام العرب»[١٥]، في حين أن الأخفش يرى أن لك أن «تبني من العربي عربيًّا ورد مثله في كلام العرب أو لم يرد، ومن أعجمي أعجميًّا وعربيًّا لأنه أزيد في الدربة»[١٦].

وعلى الرغم من توسع المازني في القياس على الأوزان العربية فيما يسمى بمسائل التدريب، إلا أنه يرى أن القياس يجب أن يعضده السماع، بدليل قوله[١٧]:

---

(١٠) طبقات النحويين، ص: ٩٣.

(١١) إنباه الرواة، ج:٢، ص:٣٩.

(١٢) إنباه الرواة، ج:٢، ص:٣٦٩.

(١٣) المنصف لابن جني، ص: ١٨٢.

(١٤) المنصف لابن جني، ص: ١٨٠.

(١٥) الخصائص، ج:١، ص:١١٥.

(١٦) شرح الشافية للجاربردي، ضمن مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط، ج:٢، ج:٥٢٦.

(١٧) المنصف لابن جني، ص:٤١.

«وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُقدَم عليه إلا أن يسمع؛ فإذا سمع قيل: ألحق ذا بكذا بالواو والياء». ويرى المازني[١٨] أن قوة الرواية المسموعة وضعفها يؤثران في اطراد البناء وشذوذه، والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة.

وفيما سيأتي سأتناول أهم السؤالات التي طرحها المازني على شيخه الأخفش، وما أجاب به الأخفش، وأدرس ذلك في ضوء الآراء النحوية المتعددة.

المبحث الأول:

سؤالات المازني للأخفش: دراسة نحوية

١. جازم فعل الشرط وجوابه:

قال الزجاجي: «قال أبو يعلى: حدثني أبو عثمان قال: قال لي الأخفش في الجزاء: انجزم الفعلُ الأولُ بحرف الجزاء ما كان، وانجزم الآخِرُ بالفعل الأول، كما تقول: زيد منطلق، فزَفَعَ زيدًا الابتداءُ، وَرَفَعَ منطلقًا زيدٌ. فقلت: لا أقول ذا، ولكني أقول: إنما انجزم الفعلان في الجزاء لامتناع وقوع الأسماء فيه، لأن الفعل لا حظ له في الإعراب، وإنما حظه السكون، فأعرب الفعل لما حل محل الاسم، فإذا امتنع الاسم من ذلك المحل رجع الفعل إلى أصله. قال: والأخفش يذهب إلى أنه لما كان القول الأول يحتاج إلى ثواب صار كخبر الابتداء؛ لأنه لا يَبِيْنُ أحدُهما عن صاحبه»[١٩].

دراسة السؤال والجواب:

يرى الأخفش أن جازم فعل الشرط هو الأداة، وأن جازم جواب الشرط هو فعل الشرط، مستدلًّا على ذلك بأن رافع المبتدأ هو الابتداء، ورافع الخبر هو المبتدأ. فالأخفش يرى أن العلاقة بين الشرط وجوابه تشبه العلاقة بين المبتدأ وخبره من جهتين، الأولى: لا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخر، والثانية أن الثاني ثواب للأول.

أما المازني فيرى أن سبب جزم فعلي الشرط هو وقوعهما في محل لا تقع فيه الأسماء، ولا يقع فيه إلا الأفعال، والأصل في الأفعال السكون، ولا حظ لها في الرفع والنصب والجر مثل الأسماء، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال المضارعة لأنه حل محل الاسم، أو لأنه أشبه الاسم. ويرى المازني أيضًا أن العامل في الجزاء لا يمكن أن يكون العامل في أداة الجزم لأنه لا يكون لمجيء فعل الشرط معنى لكونه مرتبًا على الجزاء، أي يقع ثانيًا وليس أولًا.

وقد اختلف النحويون في تحديد العامل في جواب الشرط على أقوال عدة، تفصيلها فيما يأتي:

---

(١٨) الكامل في اللغة والأدب للمبرد، ج:١، ص:٥٠.

(١٩) مجالس العلماء للزجاجي، ص: ٦٨.

الأول: **العامل هي أداة الشرط** حيث جزمت فعل الشرط وجوابه معًا لاقتضائها إياهما، وهو رأي أكثر البصريين[٢٠]، ونسبه السيرافي إلى سيبويه[٢١]، واختاره السيرافي[٢٢]، والرماني[٢٣]، والأنباري[٢٤]، والجزولي[٢٥]، وابن عصفور[٢٦]، والأبدي[٢٧]، مستدلين بأن عملها في الشرط مكَّنها من العمل في الجزاء، إما مباشرة أو بوساطة فعل الشرط، وبأن اقتضاء أداة الشرط للفعلين، فهي من أحدثت معناهما، وربطت بينهما، وذلك قياسًا على عمل الابتداء وربطه بين المبتدأ والخبر، وقياسًا على عمل (كان)، و(ظن)، و(إنَّ) حيث تعمل هي وأخواتها في الجزأين لاقتضائها لهما.

وضُعِّفَ هذا الرأي بضعف أداة الجزم عن العمل في فعلين اثنين، وشبهوها بحرف الجر، ورأوا أنه أقوى منها ومع ذلك لم يجر معمولين[٢٨]، وبأنه ليس هناك ما يتعدد عمله إلا ويختلف العمل فيه من رفع ونصب ونحو ذلك[٢٩]، مثل (كان)، ترفع وتنصب، و(إنَّ) تنصب وترفع. وتجاهلوا (ظنَّ) التي تنصب معموليها، وتجاهلوا أن الجازم يقوى على العمل في معمولين إذا اقتضاهما.

الثاني: **العامل في الجزاء هي الأداة مع فعل الشرط**، وهو رأي الخليل[٣٠]، وسيبويه[٣١]، والأخفش[٣٢]، والمبرد[٣٣]، وابن جني[٣٤]، وبعض البصريين[٣٥]،

---

(٢٠) ينظر: المرتجل، ص: ٢١٥، والإنصاف، ج:٢، ص:٤٩٣، واللباب، ج:٢، ص:٥١، وتوجيه اللمع، ص: ٣٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش، ج:٤، ج:٢٦٥، وشرح المكودي، ص: ٢٨٩، والتصريح، ج: ٢، ص:٤٠٠، والهمع، ج:٢، ص:٥٥٨.

(٢١) ينظر: الارتشاف، ج: ٤، ص:١٨٧٧، وتوضيح المقاصد، ج:٣، ص:١٢٧٨، والمساعد، ج:٣، ج:١٥٢، والهمع، ج:٢، ص:٥٥٨، وفي الكتاب، ج:٣، ص:٦٢ ما يخالف ذلك.

(٢٢) في شرحه الكتاب، ج:٣، ص:٢٥٥.

(٢٣) في شرحه الكتاب، ص: ٩٣٧.

(٢٤) الإنصاف، ج:٢، ص:٤٩٧.

(٢٥) المقدمة الجزولية، ص:٤٣.

(٢٦) ينظر: المساعد، ج:٣، ص:١٥٢، وتمهيد القواعد، ج: ٩، ص:٤٣٥٧، والتصريح، ج:٢، ص:٤٠٠، والهمع، ج:٢، ص:٥٥٨. ولم أجده في مصنفاته.

(٢٧) ينظر: المساعد، ج: ٣، ص:١٥٢، والتصريح، ج: ٢، ص:٤٠٠، والهمع، ج: ٢، ص:٥٥٨.

(٢٨) ينظر: شرح التسهيل، ج: ٤، ص:٨٠، وشرح الرضي للكافية، ج: ٤، ص:٩١، والهمع، ج: ٢، ص:٥٥٨.

(٢٩) ينظر: شرح التسهيل، ج: ٤، ص:٨٠، وتمهيد القواعد، ج: ٩، ص:٤٣٥٦، والتصريح: ج: ٢، ص:٤٠٠.

(٣٠) ينظر: الكتاب، ج: ٣، ص:٦٣، وشرح الرضي للكافية، ج: ٤، ص:٩١، والارتشاف، ج: ٤، ص:١٨٧٧، وتوضيح المقاصد، ج: ٣، ص:١٢٧٨.

(٣١) الكتاب، ج: ٣، ص:٦٢.

(٣٢) لم أقف عليه في مصنفاته، وهو مخالف لما رآه هنا في هذه المسألة. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج: ٤، ص:٢٦٥، وشرح الرضي للكافية، ج: ٤، ص:٩١.

(٣٣) لم أقف عليه في مصنفاته، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج ٤، ص:٢٦٥، وشرح الرضي على الكافية، ج: ٤، ص:٩١.

مستدلين بجزم الفعل الواقع في جواب الطلب[٣٦]، وبأن الجازم من أضعف العوامل فلم يكن ليجزم فعلين دون الحاجة إلى تقوية، وذلك قياسًا على الابتداء، فلا يستطيع وحده رفع الخبر إلا بمساندة المبتدأ[٣٧]، ولأن الأداة وفعل الشرط متقدمان على الجزاء فهما المقتضيان لوجوده، فلا ينسب العمل لأحدهما دون الآخر[٣٨].

وقد يُضَعِّفُ هذا القول أن العامل المركب لا يجوز انفصال جزأيه، أو حذف أحدهما. قال ابن مالك[٣٩]: «ولا جائز أن يكون جزم الجواب بالأداة والشرط معًا، لأن كل عامل مركب من شيئين لا يجوز انفصال جزأيه، ولا حذف أحدهما، كإذما وحيثما، بخلاف أداة الشرط وفعله فإن انفصالهما جائز نحو: إن زيدًا تكرم يكرمْك، وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة، كقوله[٤٠]:

فَطَلِّقْهـــا، فَلَسْـــتَ لهـــا بكـــفءٍ وإلا يعْـــــلُ مَفْرِقَـــــكَ الحُسَـــــامُ

فلو كان العمل بهما معًا وجب لهما ما وجب لـ(إذما) و (حيثما) من عدم الإفراد والانفصال».

وَرُدَّ أيضًا بأن الأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل، وإذا كان كذلك فإن إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له[٤١]. وأجاب ابن يعيش عن ذلك بقوله: «إن الشيء قد يؤثر بانفراده أثرًا، فإذا انضاف إلى غيره وركب معه حصل له بالتركيب حكم لم يكن له قبل»[٤٢].

الثالث: أن الجازم للجزاء هو فعل الشرط، وروي عن الأخفش[٤٣]، وابن مالك[٤٤]، مستدلين بأن الأداة أحدثت في فعل الشرط معنى يستلزم ويطلب الجزاء[٤٥]، وضُعِّفَ

---

(٣٤) اللمع، ص: ١٣٣، وتوجيه اللمع، ص: ٣٧٥.

(٣٥) ينظر: الإنصاف، ج: ٢، ص:٤٩٣.

(٣٦) ينظر: الكتاب، ج: ٣، ص:٦٣.

(٣٧) ينظر: اللباب، ج: ٢، ص:٥١، وشرح الرضي على الكافية، ج: ٤، ص:٩١، والمرتجل، ص: ٢١٥، ٢١٦.

(٣٨) ينظر: الإنصاف، ج: ٢، ص:٤٩٧، وتوجيه اللمع، ص: ٣٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش، ج: ٤، ص:٢٦٥.

(٣٩) شرح التسهيل، ج: ٤، ص:٨٠.

(٤٠) بيت من الوافر، للأحوص، ينظر: ديوانه، ص: ١٩٠، والأغاني، ج: ١٥، ص:٢٣٤، والدرر، ص: ٨٧٥، والخزانة، ج: ٢، ص:١٥١، والتصريح، ج: ٢، ص:٢٥٢، وشرح شواهد المغني، ج: ٢، ص:٧٦٧، والمقاصد النحوية، ج: ٤، ص:٤٣٥، وبلا نسبة في الإنصاف، ج: ١، ص: ٧٢، وأوضح المسالك، ج: ٤، ص:٢١٥، ورصف المباني، ص: ١٠٦، وشرح الأشموني، ج: ٣، ص:٥٩١.

(٤١) ينظر: الإنصاف، ج: ٢، ص:٤٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش، ج: ٤، ص:٢٦٥.

(٤٢) شرح المفصل، ج: ٤، ص:٢٦٥.

(٤٣) لم أقف عليه في مصنفاته، وينظر: شرح الرضي على الكافية، ج: ٤، ص:٩٢، والارتشاف، ج: ٤، ص:١٨٧٧، وتوضح المقاصد، ج: ٣، ص:١٢٧٨، والمساعد، ج: ٣، ص:١٥٢، وتمهيد القواعد، ج: ٩، ص:٤٣٥٧، والتصريح، ج: ٢، ص:٤٠٠، والهمع، ج: ٢، ص:٥٥٨.

بأنه يؤدي إلى عمل الفعل في الفعل، وقد وصف بأنه غريب ورديء[٤٦]، وأن كل واحد منهما يعمل في الآخر وليس بأحدهما أولى من الآخر[٤٧].

الرابع: أن العامل هو المجاورة للشرط، وهو رأي الكوفيين[٤٨]، واستدلوا بضعف الأداة عن العمل في الفعلين، وكون الفعل لا يعمل في الفعل[٤٩]، وأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط وملازم له ولا ينفك عنه لذلك حمل عليه في الجزم[٥٠]، وأنه ورد عن العرب الجر بالجوار[٥١]. وضعف قولهم بأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يقاس عليه[٥٢]، وأنه ضرورة وليس واجبًا، ولا يتم إلا بشرط التلاصق الظاهر، أما في الجزاء فقد يقع فيه فصل وحذف، ومع هذا يتم الجزم مع انتفاء التجاور[٥٣].

الخامس: أن الشرط والجواب تجازما، كما قيل إن المبتدأ والخبر ترافعا. وقد نقله ابن جني عن الأخفش[٥٤].

السادس: سبب جزم فعلي الشرط هو وقوعهما في محل لا تقع فيه الأسماء، ولا تقع فيه إلا الأفعال، والجزم خاص بالأفعال. وهو رأي المازني المذكور هنا.

وقد استحسن الرضي رأي المازني وقال[٥٥]: «وقال المازني: الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم، ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين، وهو قريب على ما اخترنا قبل».

---

(٤٤) شرح التسهيل، ج: ٤، ص:٨٠.

(٤٥) ينظر: الإنصاف، ج: ٢، ص:٤٩٨، وشرح التسهيل، ج: ٤، ص:٨٠، والمساعد، ج: ٣، ص:١٥٢، والهمع، ج: ٢، ص: ٥٥٨.

(٤٦) ينظر: الإنصاف، ج: ٢، ص: ٤٩٨، واللباب، ج: ٢، ص:٥١، وتوجيه اللمع، ص: ٣٧٥، وشرح الرضي على الكافية، ج: ٤، ص:٩٢.

(٤٧) ينظر: اللمحة، ج: ٢، ص:٨٦٨، والهمع، ج: ٢، ص:٥٥٨.

(٤٨) ينظر: الإنصاف، ج: ٢، ص:٤٩٨، وتوجيه اللمع، ص: ٣٧٥، وشرح التسهيل، ج: ٤، ص:٧٩، وشرح الرضي على الكافية، ج: ٤، ص:٩٢-٩٤، والارتشاف، ج: ٤، ص:١٨٧٧، وتوضيح المقاصد، ج: ٣، ص:١٢٧٨، والهمع، ج: ٢، ص:٥٥٩.

(٤٩) ينظر: اللباب، ج: ٢، ص:٥١.

(٥٠) ينظر: الإنصاف، ج: ٢، ص:٤٩٣.

(٥١) ينظر: اللباب، ج: ٢، ص:٥١، وتوجيه اللمع، ص: ٣٧٥، وشرح التسهيل، ج: ٤، ص:٧٩، وشرح الرضي على الكافية، ج: ٤، ص:٩٢، والارتشاف، ج: ٤، ص:١٨٧٧، والمساعد، ج: ٣، ص:١٥٣، والتصريح، ج: ٢، ص:٤٠٠، والهمع، ج: ٢، ص:٥٥٩.

(٥٢) ينظر: الإنصاف، ج: ٢، ص:٥٠٣.

(٥٣) ينظر: اللباب، ج: ٢، ص:٥١، وشرح التسهيل، ج: ٤، ص:٧٩، ٨٠، وشرح الرضي على الكافية، ج: ٤، ص:٩٢، وتمهيد القواعد، ج: ٩، ص:٤٣٥٥، والتصريح، ج: ٢، ص:٤٠٠.

(٥٤) ينظر: التصريح، ج: ٢، ص:٤٠٠.

(٥٥) شرح الكافية، ج: ٤، ص:٩٢.

ولم يؤيده فيه أحد من النحويين فيما اطلعت عليه، وقوله هذا ضعيف، لأنه لم يوضح سبب الجزم ابتداءً، فالأفعال تقع في محل رفع، وفي محل نصب لعوامل مختلفة، ولم يوضح ما الذي سبب الجزم لموضعهما؟ وإن أراد المازني بالجزم السكون وانعدام الحركة، فإن الأفعال الساكنة قليلة قياسًا بالأفعال المتحركة، وليس الأغلب فيها السكون.

وقال السيوطي تأييدًا لذلك: «مذهب المازني أن فعلي الشرط والجزاء مبنيان. وعنه رواية أن فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبني. قال أبو حيان: وهو مخالف لجميع النحويين»[٥٦].

أما ما رآه الأخفش من أن فعل الشرط مجزوم بالأداة، وأن جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط فقد أيده عدد من النحويين منهم ابن مالك الذي قال: «وَجَزْمُ الجوابِ بفعلِ الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار، خلافًا لزاعمي ذلك»[٥٧]. ويقوي ما رآه الأخفش أن القول بأن الأداة هي الجازم ليس له نظير في العربية، وأن الشرط والجواب متغايران، فلو كان عاملهما واحدًا لوجب اختلاف عمليهما، كما حدث بين الفاعل والمفعول.

وقول سيبويه: «واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله»[٥٨] يؤيد ما ذهب إليه الأخفش، ويدل على أنه لم يرتضِ قول الخليل إن فعل الشرط انجزم بالأداة وفعل الشرط معًا[٥٩].

والذين ضعفوا قول الأخفش ذهبوا إلى أنه يؤدي إلى عمل الفعل في الفعل وهذا رديء جدًّا، وما قالوه ليس صحيحًا، لأن الأخفش يرى أن معنى الجزاء هو الذي عمل وليس الفعل، كما أن معنى الابتداء في المبتدأ هو الذي عمل في الخبر.

اجتماع الاستفهام والجزاء:

قال الزجاجي[٦٠]: «قال أبو يعلى بن أبي زرعة: حدثني أبو عثمان، قال: سألت الأخفش عن: أيّ مَنْ تضربْ أضربْ، أستفهمُ بـ (أيّ) وأجازي بـ (مَنْ)؟ فقال: لا [يجوز][٦١]، لأن [أيّ في] الاستفهام إنما يضاف إلى شيء معلوم هو بعضه، فيكون (أيّ) مخصوصًا، فإذا أضفته [إلى مَنْ] و(مَنْ) شائعٌ كان البعض شائعًا، وليس ذا حد الاستفهام. قال أبو عثمان: والحجة عندي أن أيًّا استفهم به وفيه معنى الجزاء، وكذا كل حرف من حروف الاستفهام يستفهم بها وفيها معنى الجزاء، فلو أضفتَه على

---

(٥٦) الأشباه والنظائر، ج: ٥، ص: ٢٥.

(٥٧) شرح التسهيل، ج: ٤، ص: ٧٩.

(٥٨) الكتاب، ج: ٣، ص: ٦٢.

(٥٩) الكتاب، ج: ٣، ص: ٦٣.

(٦٠) مجالس العلماء، ص: ٦٤.

(٦١) الزيادات في هذا النص بين معقوفين منقولة من كتاب مختار تذكرة أبي علي الفارسي، ص: ٦٩، ٧٠.

هذه الهيئة لكنتَ مستفهمًا به وفيه معنى الجزاء، كان محالًا، لأن (مَنْ) جزاء، وفي (أيّ) معنى جزاء، فلا يجتمع حرفا جزاء فتصير (مَنْ) حينئذ خبرًا، فيكون ما بعده صلة فيبطل الجزاء. فإن قيل: أَثبِتْ معنى الجزاء في (مَنْ) واخلَعْ معنى الجزاء في (أيّ)، لأن المضاف إليه يحدث في المضاف معنى الجزاء، نحو غلام من هو؟ (مَنْ) المحدث في (غلام) معنى الجزاء. قلت: متى خلعت منه معنى الجزاء خلعت منه معنى الاستفهام، لأنه كذا وقع مستفهمًا به مجازى به، فيصير حينئذ خبرًا، فيكون ما بعده صلة له».

واستطرد المازني في طرح سؤال آخر على الأخفش فقال[٦٢]: «وسألته فقلت: أيُّ مَنْ يأتينا؟ يكون (أيّ) خبرًا و(مَنْ) مستفهمًا به، كما كان ذلك في قولك: غُلامُ مَنْ؟ فقال: الجواب في هذا أن تقول: لما كان (أيّ) مفردًا غير مستقل والغلام مفردًا مستقلًّا بنفسه، كان[٦٣] مضافًا مثله مفردًا يحتاج في الإضافة إلى صلة مثل حاجته إلى الصلة في الإفراد، ولما كان الغلام مفردًا لا يحتاج إلى الصلة لم يحتج في الإضافة إلى الصلة. وأنشد:

إنَّ الكـــريمَ وأبيـــكَ يعتمـــلْ إنْ لـــم يجـــدْ يومًـــا علـــى مَـــنْ

وقد علق أبو عثمان المازني على إجابة الأخفش السابقة، فقال[٦٥]: «الموصل (على)[٦٦] إلى من (يجد)، أي[٦٧] (يجد) هو الموصل إلى (مَنْ) عداه بحرف جر، وهو من الأفعال التي لا تعدى بحرف إضافة إلا للاضطرار، كما قال الله تبارك وتعالى: {عَسَى أن يَكونَ رَدِفَ لكم}[٦٨]، وإنما يريد ردفكم، والله أعلم، فعداه بحرف جر، كما تقول: (ضربت) فتصوغه صياغة ما لا يتعدى، ثم يبدو لك أن تعديه فتقول: لزيد، ويكون معنى المجرور معنى المنصوب. وأضمر (عليه)، لأنه صلة له[٦٩]. وإنما جاز إضمارها لذكر (على) أول الكلام، لأنه تفسير لما أضمره».

---

(٦٢) مجالس العلماء للزجاجي، ص: ٦٤.

(٦٣) يريد: كان أيّ مضافًا مثله.

(٦٤) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر، ج: ١، ص: ٢٩٢؛ والجنى الداني، ص:٤٧٨؛ وخزانة الأدب، ج: ١٠، ص: ١٤٦؛ والخصائص، ج: ٢، ص: ٣٠٥؛ والدرر، ج: ٤، ص: ١٠٨؛ وشرح أبيات سيبويه، ج: ٢، ص: ٢٠٥.

(٦٥) مجالس العلماء للزجاجي، ص: ٦٥.

(٦٦) هكذا وردت، ويظهر لي أنه يقصد: الموصل بـ (على).

(٦٧) في الأصل: (أن)، وأثبتُّ ما أراه صوابًا.

(٦٨) سورة النمل، الآية: ٧٢.

(٦٩) أي لـ (مَنْ).

دراسة السؤال والجواب:

سأل المازنيُّ الأخفشَ عن المثال: أيُّ مَنْ تضربْ أضربْ، هل يمكن أن يكون الاستفهام بـ (أيّ)، وجزم الفعلين المضارعين بعده بـ (مَنْ)؟ فأجابه الأخفش بأن ذلك غير صحيح، لأن مدلول الاستفهام يكون بالاستفهام عن شيء محدد غير شائع في جنسه، و (مَنْ) تدل على العموم والشيوع، فخالفت المراد بالاستفهام. ولم تعجب إجابة الأخفش المازني، فبحث عن وجه آخر وهو: أن (أيّ) دلت على المعنيين: الاستفهام والجزاء، وكذلك جميع أدوات الاستفهام، و (مَنْ) أيضًا تدل على معنى الجزاء كما أن (أيّ) تدل على معنى الجزاء، فتجتمع أداتان تدلان على معنى الجزاء، وهذا غير مسموح به، فيضطر إلى جعل (مَنْ) خبرًا، فتكون حينئذ اسمًا موصولًا وما بعدها صلة موصول، فيبطل الجزاء. وتطرق المازني إلى احتمال آخر، وهو أن نثبت معنى الجزاء في (مَنْ) ونلغيه من (أيّ)، ويرد المازني على هذا الاحتمال بأنه متى ما ألغيت معنى الجزاء فإنك تلغي أيضًا معنى الاستفهام، لسببين: أحدهما معنوي وهو تعانق الجزاء والاستفهام في المعنى، وأن (مَنْ) تظل على خبريتها فيكون ما بعدها صلة، وهذا غير جائز.

واستطرد المازني في طرح سؤال آخر على الأخفش عن: أي من يأتينا؟ هل يمكن أن تكون (أيّ) خبرًا، و (مَنْ) تفيد الاستفهام، قياسًا على قول من قال: غُلامُ مَنْ؟ فأظهر الأخفش الفرق بين التعبيرين: أما قول القائل: غلام من؟ فإن كلمة (غلام) كلمة مفردة لا تحتاج إلى الارتباط بصلة الموصول إذا أعربنا (من) اسم موصول، بخلاف قول القائل: أي من يأتينا؟ لوجود صلة الموصول. واستدل الأخفش بقول الراجز: «إن لم يجد يومًا على من يعتمل» على أن التقدير: إن لم يجد يومًا على من يتكل عليه.

أما البيت فورد في تخريجه عدة تخريجات، منها: ما نسبه سيبويه[٧٠] إلى الخليل وهو أن الأصل: على من يتكل عليه، فحذف العائد على الاسم الموصول مع حرف الجر، وضعف كثير من النحويين[٧١] هذا الرأي لأنه عدى (يجد) بحرف الجر، وهي متعدية بنفسها. ورأى المازني[٧٢] أن هذا التقدير صحيح وجيد، لأن الفعل المتعدي تقع له حالات لا يتعدى فيها، مستدلًا بقوله تعالى: {عسى أن يكونَ رَدِفَ لكم}[٧٣]. ومنها ما رآه يونس[٧٤]، وهو أن التقدير: إن لم يجد يومًا شيئًا، ثم يستأنف

(٧٠) الكتاب، ج:٣، ص:٨٢.
(٧١) انظر: أمالي الزجاجي، ص: ٢٣٥.
(٧٢) الخزانة، ج:١٠، ص:١٤٤.
(٧٣) سورة النمل، الآية: ٧٢.
(٧٤) الخزانة، ج:١٠، ص:١٤٥، ١٤٦.

مستفهمًا بقوله: على من يتكل: أعلى هذا أم على هذا؟ ومنها ما رآه الفراء[٧٥] بأن معنى (يجد) (يدري)، ومنها ما رآه المازني[٧٦] بأن معنى (لم يجد) لم يعلم، ومنها ما رآه ابن جني[٧٧] أنه أراد: إن لم يجد يومًا من يتكل عليه، فحذف عليه وزاد (على) قبل (مَنْ) للتعويض، ويضعفه أن (على) لم ترد زائدة.

وهذه المسألة مبنية على القول بأن الاستفهام يتضمن معنى الجزاء. قال أبو علي الفارسي معلقًا على إجابة المازني الآنف ذكرها[٧٨]: «الدليل على أن حروف الاستفهام فيها معنى الجزاء، كما قال، أن جوابها يجزم كما يجزم جواب حروف الجزاء، ويَمْنَعُ هذا أيضًا – على الصفة التي قدم وهو ذكره (مَن)– أن ما يضاف إلى حروف الجراء إنما يضاف إذا كان يجوز وقوعه بعد فعل الشرط؛ نحو: غلام من يضرب أضرب؛ ألا ترى أنه يجوز من يضرب غلامه، ولو أضفت إليه استفهامًا لم يجز؛ لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله». وسبق لسيبويه[٧٩] أن أشار إلى ذلك بقوله عن أدوات الاستفهام: «وهي غير واجبة كحروف الجزاء فأجريت مجراها».

وتأتي (أيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء في استعمالات ستة: اسم شرط، كقوله تعالى: {أيًّا ما تدعو فله الأسماء الحسنى}[٨٠]. اسم استفهام، كقوله تعالى: {أيكم زادته هذه إيمانًا}[٨١]. اسم موصول، كقوله تعالى: {ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد}[٨٢]، أي: ثم لننزع الذي هو أشد. وأنكر ثعلب مجيء (أي) موصولة. دالة على الكمال، فإن وقعت بعد نكرة فهي صفة، كقولهم: محمدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ، وإن وقعت بعد معرفة فهي حال، كقولهم: سلمت على محمدٍ الرجلِ أيَّ رجلٍ. وُصْلَةً إلى نداء ما فيه (ال)، كقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا}[٨٣]. وأنكر الأخفش[٨٤] مجيئها وصلة للنداء، ورأى أنها الموصولة، والتقدير عنده: يا مَنْ هُمُ الذين آمنوا. وتكون نكرة موصوفة، نحو: مررت بأيٍّ معجب لك، نسب للأخفش أنه قال بذلك، وهو غير مسموع عن العرب.

وأرى أن الأخفش المازني اتفقا على عدم صحة المثال الذي ساقه المازني، إلا أن تعليل الأخفش لعدم صحته كان ضعيفًا، ومرد ضعفه إلى عدم وضوحه، حتى إن

---

(٧٥) الخزانة، ج: ١٠، ص:١٤٦.

(٧٦) الخزانة، ج: ١٠، ص:١٤٦.

(٧٧) المحتسب، ج: ١، ص:٢٨١.

(٧٨) مختار تذكرة أبي علي الفارسي، ص: ٦٩.

(٧٩) الكتاب، ج: ١، ص:١٤٤.

(٨٠) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٨١) سورة التوبة، الآية: ١٢٤.

(٨٢) سورة مريم، الآية: ٦٩.

(٨٣) سورة الأحزاب، الآية: ٥٦.

(٨٤) مغني اللبيب، ج:١، ص:٧٩.

المازني لم يناقشه فيه، وأتى بعلة لعدم صحة ذلك المثال وهو اجتماع أداتين تدلان على الجزاء، وهذا غير مسموح به، وهي حجة قوية. إلا أنه يظهر لي أن ضعف إجابة الأخفش عائد إلى عدم تصوره للمثال الذي ساقه المازني، وعدم تفكره فيه.

(إذ) و(إذا) بين الماضي والمستقبل والحرفية والاسمية:

قال الزجاجي: «قال أبو عثمان: أتذكر إذ تقول، (إذ) لما مضى كيف أضافها إلى مستقبل؟ فقال: لأنه حكى ما مضى. قال: فلما جعلوا للماضي ما يدل عليه جعلوا (إذا) للمستقبل. وقال الأخفش: يجوز في قولك إذا قلت: بينما يمشي فإذا زيد منطلق، أن يكون مفاجأة، ويجوز أن يكون وقتًا، كأنه قال: فوقتَ انطلاق زيد موجود. قال أبو عثمان: فليس هاهنا شيءٌ إلا أن يقال له: رأيت (إذا) تصرف هذا التصرف اسمًا؟ أي إنه لا يتصرف هذا التصرف أي لا يضمر لما يجيء، لأن قولك فإذا زيد منطلق، (إذا) مضافة إلى زيد منطلق، وليس قبلها شيء يعمل فيها فتكون ظرفًا له، فليس لها وجه إلا أن تكون مبتدأة ويضمر لها حرف على قول الأخفش. قال أبو عثمان: تكون ها هنا حرفَ المفاجأة ولا تكون وقتًا. وقال أبو عثمان: اسم، والدليل على ذلك أنها تبنى على الابتداء في قولك: القتال إذا يأتيك زيد، وكان القتال إذ أتاك أخوك. ولا يقولون: يعجبني إذ كان ذاك، ولا يعجبني إذا يكون ذاك، لأنهما لم يتصرفا في الأسماء أن يكونا فاعلين ولا مبتدأين»[٨٥].

دراسة السؤال والجواب:

استشكل المازني التناقض في كلام الأخفش عن (إذ)، فهو يرى أنها تدل على الزمان الماضي ومع ذلك تأتي للدلالة على المستقبل، لكن الأخفش أزال هذا التناقص بأن مراد المتكلم هو حكاية ما مضى من الزمان في وقت حاضر أو مستقبل. وقد شبه الأخفش (إذا) بـ (إذ)، فـ (إذا) ظرف زمان يتضمن معنى الشرط يدل على المستقبل، و(إذ) ظرف زمان يدل على الماضي وتأتي للمفاجأة؛ فيجوز أن تدل (إذ) على المستقبل، كما أن (إذا) يجوز أن تدل على المفاجأة.

لكن المازني استشكل أن (إذ) الفجائية حرف، و(إذا) الفجائية اسم، وتمثيل الأخفش بقوله: «فإذا زيد منطلق» لا يصح أن تكون (إذا) ظرفًا –كما زعم الأخفش– لأنها لم تسبق بما يدل على الظرفية. ويقترح المازني أن تعرب خبرًا لمبتدأ محذوف، نحو قولهم: القتال إذا يأتيك زيد، وكان القتال إذ أتاك أخوك، لأنهما لا يتصرفان جميع تصرفات الأسماء، فلا يكونان فاعلين، كقوله: يعجبني إذ كان ذاك، ولا يعجبني إذا كان ذاك.

---

(٨٥) مجالس العلماء للزجاجي، ص: ٦٨، ٦٩.

وقد ذكر النحويون أن استعمالات (إذْ) في العربية، فقد تكون اسمًا للزمن الماضي[٨٦]، فإذا كانت اسمًا فإنها تعرب ظرفًا كقوله تعالى: {فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا}[٨٧]، أو مفعولًا به كقوله تعالى: {واذكروا إذ كنتم قليلًا فكثركم}[٨٨]، أو بدلًا من المفعول به نحو قوله تعالى: {واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت}[٨٩]، أو تكون مضافًا إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه كقوله تعالى: {يومئذٍ}[٩٠]، أو غير صالح للاستغناء عنه كقوله تعالى: {بعد إذ هديتنا}[٩١]. وقد تكون اسمًا للزمن المستقبل، كقوله تعالى: {يومئذ تحدث أخبارها}[٩٢]، والجمهور لا يرون أنها تدل على المستقبل[٩٣]، وما ورد منها في القرآن الكريم وغيره يؤولونه بأنه للدلالة على تحقق وقوعه، وهي باقية على دلالتها على الزمن الماضي. وقد تدل على معنى التعليل، كقوله تعالى: {ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون}[٩٤]، أي بسبب ظلمكم[٩٥]، والجمهور لا يثبتون دلالتها على التعليل أيضًا[٩٦]. وتدل على المفاجأة، وهي الواقعة بعد بينا أو بينما[٩٧] كقول الشاعر:

استقدرِ الله خيرًا وارضينَّ به ... فبينما العسرُ إذ دارتْ مَياسِيرُ[٩٨]

أما (إذا) فتكون للمفاجأة، إلا أنها تختص بالدخول على الجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال[٩٩]، كقوله تعالى: {فإذا هِيَ حيةٌ تَسعَى}[١٠٠]. ويرى الأخفش أنها حينئذ تكون حرفًا، ويقوي رأيه قول الشاعر:

---

(٨٦) انظر: البديع في علم العربية، ج: ١، ص:١٥٧، ومغني اللبيب، ج: ١، ص:٨٤.

(٨٧) سورة التوبة، الآية: ٤٠.

(٨٨) سورة الأعراف، الآية: ٨٦.

(٨٩) سورة مريم، الآية: ١٦.

(٩٠) سورة النساء، الآية: ٤٢.

(٩١) سورة آل عمران، الآية: ٨.

(٩٢) سورة الزلزلة، الآية: ٤.

(٩٣) مغني اللبيب، ج: ١،ص: ٨٦.

(٩٤) سورة الزخرف، الآية: ٣٩.

(٩٥) التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، لابن جني، ص: ٢٢٦.

(٩٦) مغني اللبيب، ج: ١، ص:٨٦.

(٩٧) مغني اللبيب، ج: ١، ص:٨٦.

(٩٨) بيت من بحر البسيط، مختلف في نسبته، فنسب إلى عثير بن عبيد العذري، وحريث بن جبلة، وعيينة المهلبي. انظر: شرح شواهد المغني للسيوطي، ج: ١، ص:٢٤٤، واللسان (دهر)، والدرر، ج: ٣، ص:١٠٠، ورصف المباني، ص: ٤٠٣، والكتاب، ج: ٣، ص:٥٢٨، والمقتصد، ج: ٢، ص:١١٣٩.

(٩٩) مغني اللبيب، ج: ١، ص:٩٢.

(١٠٠) سورة طه، الآية: ٢٠.

وَكنــت أرى زيــدًا كَمَــا قيــل ســيدًا إذا إنـــه عبـــدُ الْقَفَـــا واللهـــازم[١٠١]

برواية كسر همزة (إن)، لأنها لو كانت غير حرف لكانت ظرف زمان أو مكان، فتحتاج إلى عامل، و(إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. قال ابن مالك: «وتدل على المفاجأة حرفًا لا ظرف زمان خلافًا للمبرد»[١٠٢]. وذكر النحويون أن الدليل على حرفيتها: دلالتها على معنى في غيرها، وعدم دخول علامات الأسماء عليها، وأنها لا تقع إلا بين جملتين، وأنها لا يليها إلا جملة ابتدائية.

والمشهور عن المازني أنه وافق الأخفش في أن (إذا) الفجائية حرف، كما نقل الزجاجي في مجالسه، حيث قال: «قال أبو عثمان: تكون هاهنا حرف المفاجأة ولا تكون وقتًا»[١٠٣]. لكنه عاد وقال[١٠٤]: إن (إذ)، و(إذا) اسمان، مستدلًّا بقوعهما خبرين في قولهم: القتال إذا يأتيك زيد، وكان القتال إذ أتاك أخوك. ويضعِّف ابن هشام ما رآه الأخفش من حرفية (إذا) الفجائية، وذلك لأنه لا يجوز أن تعربها حرفًا في قولهم: خرجت فإذا الأسد، لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه[١٠٥]. ويظهر لي أن ما ذكره ابن هشام غير صحيح، لأنه يمكن تقدير الخبر بنحو قولنا: خرجت فإذا الأسدُ حاضرٌ. وتظل (إذا) على حرفيتها للدلالة على المفاجأة.

أما الوجه في دلالة (إذ) على المستقبل، وإقامتها مقام (إذا) فقد ذكرت فيه تفسيرات عدة، من أوجهها فيما أرى إرادة المبالغة في التكرير والتوكيد وإزالة الشبهة، لأن الماضي قد وقع واستقر، فالتعبير عن المستقبل باللفظ الموضوع للماضي يفيد المبالغة[١٠٦].

جر أفعل التفضيل بـ (من):

قال الزجاجي: «سأل المازني أبا الحسن سعيد بن مسعدة عن قولهم: زيد أفضل من عمرو وأكرم منه، فقال الأخفش: أفعل في هذا الباب إذا صحبه (مِنْ) فإنّما يضاف إلى ما هو بعضه، فلم يثنّ ولم يجمع، كما أن (البعض) كذلك لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنث، كقولك: بعض أخواتك خرجن وخرجتا وخرج. قال أبو عثمان: إنما

---

(١٠١) بيت من الطويل، قائله مجهول. وهو من شواهد الكتاب، ج: ٣، ص:١٤٤، والمقتضب، ج: ٢، ص:٣٥٠، والخصائص، ج: ٢، ص:٣٩٩، وابن يعيش، ج: ٤، ص:٩٧، ج:٨، ص:٦١، والرضي على الكافية، ج: ٤، ص: ٣٤٤، والخزانة، ج: ١٠، ص: ٢٦٥. واللهازم: أصول الحنكين.

(١٠٢) التسهيل، ص: ٩٢، ٩٣.

(١٠٣) مجالس العلماء للزجاجي، ص: ٦٩.

(١٠٤) السابق، الصفحة نفسها.

(١٠٥) مغني اللبيب، ج: ١، ص:٩٣.

(١٠٦) مفاتيح الغيب للرازي، ج: ١٢، ص:٥٠٨.

معناه: فضله يزيد على فضله وكرمه يزيد على كرمه، فكان بمعنى المصدر، فلم يثنّ ولم يجمع، كما أنّ المصدر كذلك»[١٠٧].

دراسة السؤال والجواب:

سأل المازنيُّ الأخفشَ عن سبب عدم تثنية وجمع (أفعل) التفضيل إذا كان مجرورًا بـ (مِنْ)، فأجاب الأخفش بأن أفعل التفضيل المجرور بـ (مِنْ) مضاف إلى ما هو بعضٌ منه، لذا لا يثنى ولا يجمع، قياسًا على أن (البعض) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث.

ولكن إجابة الأخفش لم تقنع المازني، وهذا ما دعاه إلى البحث عن سبب آخر لذلك، فتوصل إلى أن أفعل التفضيل المجرور بـ (مِنْ) مماثل للمصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، بمعنى أن قولنا: زيد أفضل من عمرو، مساوٍ لقولنا: فَضْلُه يزيد على عمرو.

ويفهم من كلام الأخفش أن (مِنْ) تدل على التبعيض. ويفهم من كلام المازني أن (مِنْ) تدل على المجاوزة.

وقد رأى عدد من النحويين أن (مِنْ) تدل على التبعيض، ولكن الصحيح أنه لا يوجد دليل على دلالتها على التبعيض، وذلك لأن علامة (مِنْ) الدالة على التبعيض إمكان سد بعض مسدها[١٠٨]، كقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: {حَتَّى تُنفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ}[١٠٩].

وقد اختلف النحويون في معنى (مِنْ) في أسلوب التفضيل، فذهب سيبويه[١١٠] والمبرد[١١١] إلى أنها لابتداء الغاية ارتفاعًا، نحو: خير منه، أو انحطاطًا، نحو: شر منه، وأشار سيبويه إلى أنها مع إفادتها الغاية تفيد معنى التبعيض، والمراد بهذا التبعيض كون مجرورها بعضًا[١١٢].

ورأى ابن مالك أنها لا تفيد الابتداء لأن المجرور بها قد يكون عامًّا، كقولنا: الله أعظم من كل عظيم. ولا تفيد التبعيض بدليل أنه لا يصح حلول لفظ (بعض) محلها، كما ذكرنا آنفًا. ورأى أنها تفيد المجاوزة، يعني جاوز زيد عمرًا في الفضل. ورأى ابن هشام أنها لو كانت تفيد المجاوزة لصح أن تحل محلها (عن)[١١٣]. ورأيه هذا موافق لرأي المازني في دلالة (مِنْ).

ولاسم التفضيل في هذه المسألة أربع حالات:

---

(١٠٧) مجالس العلماء للزجاجي، ص: ٢٤٧، والأشباه والنظائر للسيوطي، ج: ٥، ص:٩٣.

(١٠٨) المغني، ج: ١، ص:٣١٩.

(١٠٩) سورة البقرة، الآية: ٩٢.

(١١٠) الكتاب، ج: ٤، ص:٢٢٤، ٢٢٥.

(١١١) المقتضب، ج: ١، ص:٤٤.

(١١٢) حاشية الصبان، ج: ٣، ص:٤٥.

(١١٣) المغني، ج: ١، ص: ٣٢١.

الأولى: المجرد من (ال) والإضافة: لا بد من إفراده وتذكيره في جميع أحواله، وأن تتصل به (مِنْ) جارة للمفضول. ويبقى على هذه الصيغة إن كان مسندًا إلى مفرد مذكر، كقوله تعالى: {وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا}(١١٤)، أو مثنى كقوله تعالى: {لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا}(١١٥)، أو جمع، كقوله تعالى: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ}(١١٦)، أو مفرد مؤنث، كقوله تعالى: {وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ}(١١٧)، أو مثنى مؤنث، كقوله تعالى: {قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى}(١١٨)، أو جمع مؤنث، كقوله تعالى: {هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ}(١١٩).

الثانية: المقترن بـ (ال): وفي هذه الحالة تجب مطابقته لما قبله إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، ففي الإفراد كقوله تعالى: {اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ}(١٢٠)، وفي التثنية كقوله تعالى: {مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ}(١٢١)، وفي الجمع كقوله تعالى: {وَهُمْ فِى ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ}(١٢٢)، وفي المفرد المؤنث كقوله تعالى: {فَأَرَاهُ الآيَةَ الْكُبْرَى}(١٢٣)، وفي المثنى المؤنث كقوله تعالى: {قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ}(١٢٤)، وفي الجمع المؤنث كقوله تعالى: {إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَرِ}(١٢٥).

الثالثة: المضاف إلى نكرة: وفي هذه الحالة يلزم إفراده وتذكيره كالمجرد من (ال)، كقوله تعالى: {وَكَانَ الْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا}(١٢٦). ويجب في المضاف إليه اسم التّفضيل أن يطابق الموصوف في الإفراد والتذكير وفروعهما، فيقال: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين، والهنود أفضل نساء. كما يجب أن يكون اسم التفضيل بعض المضاف إليه، فنقول: الخليفة أفضل قرشي، لأنه بعض منهم، ولا يصح أن يقال: الخليفة أفضل تميمي، لأنه ليس بعضًا منهم(١٢٧).

---

(١١٤) سورة القصص، الآية: ٣٤.
(١١٥) سورة يوسف، الآية: ٨.
(١١٦) سورة الواقعة، الآية: ٨٥.
(١١٧) سورة البقرة، الآية: ٢٢١.
(١١٨) سورة البقرة، الآية: ٢٦٣.
(١١٩) سورة هود، الآية: ٧٨.
(١٢٠) سورة العلق، الآية: ٣.
(١٢١) سورة المائدة، الآية: ١٠٧.
(١٢٢) سورة النمل، الآية: ٥.
(١٢٣) سورة النازعات، الآية: ٢٠.
(١٢٤) سورة التوبة، الآية: ٥٢.
(١٢٥) سورة المدثر، الآية: ٣٥.
(١٢٦) سورة الكهف، الآية: ٥٤.
(١٢٧) ينظر: المقتضب ٣٨/٣.

الرابعة: المضاف إلى معرفة: وفي هذه الحالة يمتنع وصله بـ (من)، ويجوز إفراده وتذكيره، كالمضاف إلى نكرة، كقوله تعالى: {وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ}[١٢٨]، ومطابقته لما قبله إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا كالمقترن بـ (ال)، كقوله تعالى: {وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا}[١٢٩].

ورأى بعض النحويين أنه لا فرق بين المجرور بـ (مِنْ)، والمجرور بالإضافة من حيث المعنى، إلا من حيث إن المجرور بـ (مِنْ) مفضول بجميع أجزائه، والمجرور بالإضافة جميع أجزائه مفضولة إلا صاحب (أفعل) الداخل فيه معها. ولا فرق بينهما لفظًا إلا بذكر (مِنْ) في أحدهما دون الآخر، ولذلك جاز إجراء المضاف مجرى المقترن بـ (مِنْ)، وجاز أيضًا تثنيته وجمعه وتأنيثه[١٣٠].

ونقل الزجاجي عن الفراء[١٣١] أنه يرى أن أفعل التفضيل في حالة جر المفضول بـ (من) قد استغنى بتثنية ما أضيف إليه وجمعه وتأنيثه عن تثنيته في ذاته وجمعه، فأشبه الفعل الذي لا تلحقه علامة تثنية أو جمع إذا كان فاعله مثنى أو جمعًا.

إعراب المرفوع بعد منذ:

قال السيوطي[١٣٢]: «أخبرنا أبو عثمان المازني، قال كنت عند سعيد بن مسعدة الأخفش أنا وأبو الفضل الرياشي، فقال الأخفش: إن (منذ)[١٣٣] إذا رفع بها فهي اسم مبتدأ، وما بعدها خبرها، كقولك: ما رأيته منذ يومان، فإذا خفض بها فهي حرف معنى ليس باسم كقولك: ما رأيته منذ اليومِ. فقال له الرياشي: فلم لا تكون في الموضعين اسمًا؟ فقد نرى الأسماء تنصب وتخفض، كقولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، وضاربُ زيدٍ أمس، فلم لم تكون بهذه المنزلة؟ فلم يأتِ الأخفش بمقنع. قال أبو عثمان: فقلت له: لا يشبه (منذ) ما ذكرت، لأنا لم نرَ الأسماء هكذا تلزم موضعًا واحدًا إلا إذا ضارعت حروف المعاني، نحو: أين وكيف، فكذلك (منذ) هي مضارعة لحروف المعاني، فلزمت موضعًا واحدًا. قال الطبري: فقال ابن أبي زرعة للمازني:

---

(١٢٨) سورة البقرة، الآية: ٩٦.

(١٢٩) سورة الأنعام، الآية: ١٢٣.

(١٣٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ج ٣، ص:٤٥٨.

(١٣١) مجالس العلماء، ص: ٢٤٧.

(١٣٢) الأشباه والنظائر للسيوطي، ج: ٦، ص:١٩٩، وانظر: مجالس العلماء للزجاجي، ص: ٥٣، ٥٤. وقد أضاف الزجاجي في مجالسه: «قال أبو عثمان: أقول العوامل هي الأفعال إنما ترفع الشيء الواحد، ولم أرها رفعت شيئين إلا بحرف عطف مثل قام زيد وعمرو. قال: ولا يجوز أن ترفع بالابتداء المبتدأ وخبره. قلنا له: فإن الصفة هو مرتفع أيضًا، إذا قلت: قام زيد العاقل، فقد رفعت شيئين بغير حرف عطف. فقال: الموصوف قد اشتمل على الصفة. قال أبو عثمان: ألا ترى أنك لو حملت كوزًا وفيه ماء ما كنت قد حملت الماء؟ قال: وأهل بغداد يقولون: إنَّ زيدًا منطلق، إنه نصب زيدًا إن، ومنطلق لم تعمل فيه إن شيئًا. والحجة عليهم في ذلك أن تقول إن زيدًا لمنطلق. وهذه اللام لا تدخل إلا على ما تعمل فيه إن».

(١٣٣) الحديث عن (مُذْ) في أمالي الزجاجي، ص: ١٤٤. وسيتضح في هذا البحث أن لا فرق بينهما.

أفرأيت حروف المعاني تعمل عملين مختلفين متضادين؟ قال: نعم، كقولك: قام القوم حاشا زيدٍ، وحاشا زيدًا، وعلى زيدٍ ثوبٌ، وعلا زيدٌ الفرسَ، فتكون مرة حرفًا، ومرة فعلًا بلفظ واحد».

وأضاف الزجاجي عند نقله هذا السؤال والجواب في أماليه قوله: «هذا الذي قاله المازني صحيح، إلا أنه كان يلزمه أن يبين: لأي حرف ضارعت (مُذْ)، كما أنا قد علمنا أن متى وكيف مضارعان ألف الاستفهام؟ كيف وجه الرفع بـ (مُذْ)، وأي شيء العامل فيها؟ والقول في ذلك: أن (مُذْ) إذا خفض بها في قوله: ما رأيته مذ اليومِ، مضارعة (مِنْ)، لأن (مِنْ) لابتداء الغايات، و(منذ) إذا كان معها النون فهي لابتداء الغايات في الزمان خاصة، فوقعت (مُذْ) بمعنى (مِنْ)، فقد بان تضاعهما. وأما القول في الرفع بها في قوله: ما رأيته مذ يومان، فإن هذا لا يصح إلا من كلامين: لأنك إن جعلت الرؤية واقعة على (مُذْ) انقطعت مما بعدها ولم يكن له رفاع، ولكنه على تقدير قولك: ما رأيته، ثم يقول لك القائل: كم مدة ذلك؟ فتقول: يومان، أي مدة ذلك يومان، فترفعه بالابتداء والخبر»[١٣٤].

دراسة السؤال والجواب:

يرى الأخفش أن المرفوع بعد (منذ) خبر، وأن (منذ) مبتدأ. وإذا ورد ما بعدها مجرورًا فإنها تكون حينئذ حرف جر. وسأل الرياشيُّ الأخفشَ لم لا تكون (منذ) في الموضعين اسمًا قياسًا على اسم الفاعل: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، وضاربُ زيدٍ أمس؟ ولم ينقل المازني لنا إجابة الأخفش عن هذا السؤال لكونها لم تعجبه، وتولى الإجابة نافيًا وجود شبه بين عمل (منذ) الرفع في الخبر، وعمل اسم الفاعل النصب في معموله، وأن (منذ) لكونها اسمًا يشابه حروف المعاني، مثل الأسماء: (أين)، (كيف) فإنها تلزم موضعًا واحدًا. وسأل ابن أبي زرعة المازني: هل يوجد حرف معنى يعمل عملين؟ فأجابه المازني بالتمثيل بـ (حاشا)، فإنها تعمل عملين: يجر ما بعدها لأنها حرف جر، أو ينصب ما بعدها لأنها فعل ماضٍ. ولكن الزجاجي استدرك على المازني أنه لم يوضح وجه الشبه بين (منذ) و (مذ) والحروف التي شبهت بها، ولم يوجه الرفع بهما والعامل فيهما، حيث قال الزجاجي: إن (مذ) إذا جر بها تشبه حرف الجر (مِنْ)، لأن (مِنْ) لابتداء الغايات في الزمان خاصة. أما وجه المرفوع بعد (مذ) في قولنا: ما رأيته مذ يومان. بأنها على تقدير: مدة ذلك يومان.

قال ابن السراج: «وأما (مُنذ) فإذا استعملت اسمًا أن يقع ما بعدها مرفوعًا أو جملة نحو: ما رأيته منذ يومان، وإن المعنى: بيني وبينَ رؤيته يومانِ»[١٣٥].

قال الفارسي: «(منذ)، مَنْ جَرَّ بها فهي من الجملة التي قبلها كما أن الباء في قولك: مررت بزيدٍ من الجملة التي هي مَرَرْتُ، ومتعلِّق بها، فأما إذا رُفع الاسم بعدها

---

(١٣٤) أمالي الزجاجي، ص: ١٤٥.

(١٣٥) الأصول، ج: ٢، ص:١٣٧.

في نحو: لمْ أرَهُ منذ عامان، فالكلام من جملتين، (لم أرَهُ) جملة، و (منذُ عامان) جملة أخرى، فكأنه لما قال: لم أره، قيل: ما أَمَدُ ذلك؟ فقال: منذ يومان، والمعنى أمَدُه يومان، أو وقته يومان، فموضع منذ على هذا رَفعٌ بالابتداء، وأما إذا جررت بها فقلت: لم أرَهُ منذ يومين، فموضعه نَصْبٌ».

ومدار البحث في هذه المسألة يدور حول الفرق في المعنى بين أن تكون (منذ) اسمية، وأن تكون حرف جر. فجمهور النحويين يرون أن (منذ) إذا كان الاسم بعدها مرفوعًا فهي في محل رفع بالابتداء، ولها معنيان[١٣٦]:

الأول: أول مدة الفعل الذي قبل (منذ)، سواء كان مثبتًا أو منفيًّا، كقولنا: ما رأيته منذُ يومُ الجمعةِ، والمعنى أن أول مدة انتفاء الرؤية هو يومُ الجمعة. واشترطوا أن يليها من الزمان مفرد معرفة، ويجوز أن يكون غير معرفة، مثل: ما رأيته منذ اليومان اللذان اجتمعنا فيهما، إذا لم يكن العدد مقصودًا، ويجوز أن يكون ما بعدها نكرة كقولنا: ما رأيته منذ يومٌ لقيتني فيه، لأن المقصود بيان زمن مختص.

الثاني: جميع مدة الفعل الذي قبل (منذ) مثبتًا كان الفعل أو منفيًّا، كقولنا: صحبني منذ يومان، وهذا يعني أن مدة صحبته يومان، ويشترط أن يليها مجموع زمان الفعل من أوله إلى آخره المتصل بزمان المتكلم، وليس مهمًّا كون ذلك المجموع مقصودًا فيه العدد.

ونقل الرضي[١٣٧] عن الأخفش أنه لا يجيز أن تقول: ما رأيته منذ يومان، وقد رأيته أمس. ويجيز لك أن تقول: ما رأيته منذ يومان وقد رأيته أول من أمس. وهذا يعني أن اسمية (منذ) أو حرفيتها لهما علاقة بمعناها وإعرابها، وأثرها فيما بعدها. فعندما تختار لها الاسمية فأنت تقطع ما بعدها عما قبلها، وتحتاج إلى تقدير. أما إن كانت حرفًا فهي تفيد الغاية.

ورأى سيبويه أن (مذ) إذا جررت بها فمعناها (مِنْ)، قال: «وأما (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت (مِنْ) فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدةٌ منهما على صاحبتها. وذلك قولك: ما لقيت مذ يومِ الجمعة إلى اليومِ، ومذ غدوة إلى الساعة، وما لقيته مذ اليومِ إلى ساعتك هذه؛ فجعلت اليوم أول غايتك فأجريت في بابها كما جرت (مِن) حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا. وتقول: ما رأيته مذ يومين، فجعلتها غايةً كما قلت: أخذته من ذلك المكان، فجعلته غاية»[١٣٨].

ويلحظ من نقل الزجاجي في أماليه الآنف ذكره أنه يفرق بين (منذ)، و (مذ). ويظهر لي ألا فرق بينهما. وظاهر كلام سيبويه أنه لا فرق بينهما، حيث قال: «باب ما ذهبت عينه فمن ذلك مذ، يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم: منذ، فإن حقَّرته

---

(١٣٦) شرح الرضي على الكافية، ج: ٣، ص: ٢١٥، ٢١٦.

(١٣٧) شرح الرضي على الكافية، ج: ٣، ص: ٢١٦.

(١٣٨) الكتاب، ج: ٤، ص: ٢٢٦.

قلت: منيذٌ»[١٣٩]. وذهب الفراء[١٤٠] إلى أن (منذُ) مركّبة من "مِنْ"، و"ذُو"، التي بمعنَى "الَّذِي"، وهي لغة طَيِّىءٍ، ثمّ حذف الواو تخفيفًا، وبقيت الضمّة تدل عليها.

وحاصل ما قيل في هذه المسألة أن (منذ) و(مذ) لهما حالتان: الأولى أن يأتي بعدهما اسم مرفوع كقولنا: ما رأيته منذ يومان، أو مذ يومان. ورأى المبرد وابن السراج والفارسي أنهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبرهما، ويكون معناهما الدلالة على المدة الحاضرة أو المعدودة، وإن كان في الزمن الماضي فإن معناهما أول المدة فحسب. ورأى الأخفش والزجاج والزجاجي أنهما ظرفان وما بعدهما مبتدأ لهما، ويكون معناهما: بيني وبين لقائه يومان، ولم يؤيد ابن هشام[١٤١] هذا الرأي. ويرى جماعة من الكوفيين أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى جملة فعلية حذف فعلها، وأن التقدير: مذ كان يومان، وقال بعض الكوفيين إنهما خبران لمبتدأ محذوف، تقديره: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، وذلك على قول الفراء إن (منذ) مكون من (مِنْ) و (ذو) الطائية التي تعني (الذي). والحالة الثانية لهما أن يليهما اسم مجرور، كقولنا: ما رأيته منذ يومين، ويكون معناهما حينئذ (مِنْ) إن كانا في الزمن الحاضر. و(في) إن كانا في الزمن الماضي.

فائدة الخبر في قوله تعالى: {فإن كانتا اثنتين}:

قال الزجاجي[١٤٢]: «حدثني أبو عثمان قال: سأل مروانُ[١٤٣] الأخفشَ عن قول الله جل وعز: {فَإِن كَانَتَا اثنَتَينِ}[١٤٤] أليس خبر (كان) يفيد معنى ليس في اسمها؟ قال: نعم. قال: فأخبرني عن {كانتا اثنتين} أليس قد أفاد بقوله: {كانتا} معنى ما أراد فلم يحتج إلى الخبر؟ فقال: إنما أراد: فإن كان من ترك اثنتين، ثم أضمر (مَنْ) على معناها. قال: فبإضماره (مَنْ) على معناها أفاد معنى ما أراد. قال أبو عثمان: فقلت أنا: أفاد في الخبر ما لم يفد في الاسم، وذلك لما قال: {كانتا} كان يجوز أن يكون الخبر صغيرتين، فلما قال: {اثنتين} اشتمل على الصغير والكبير، فأفاد معنى».

دراسة السؤال والجواب:

سأل مروان النحوي أبا سعيد الأخفش عن فائدة ذكر الخبر في قوله تعالى: {فإن كانتا اثنتين} مع أن التثنية مستفادة من اسم (كان)، فأجابه الأخفش بأن هناك إضمارًا في الآية، والتقدير: فإن كان من ترك اثنتين. ولم تقنع هذه الإجابة أبا عثمان

---

(١٣٩) الكتاب، ج: ٣، ص: ٤٥٠.

(١٤٠) شرح المفصل لابن يعيش، ج: ٤، ص: ٥٠٧.

(١٤١) مغني اللبيب، ج: ١، ص: ٣٣٥.

(١٤٢) مجالس العلماء، ص: ٦١.

(١٤٣) مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلبي النحوي، أحد أصحاب الخليل بن أحمد الفراهيدي. انظر في ترجمته: بغية الوعاة، ج: ٢، ص: ٢٨٤.

(١٤٤) سورة النساء، الآية: ١٧٦.

المازني، فرأى أن الخبر جاء بفائدة لم تكن متحصلة من اسم كان وهي إزالة اللبس الذي ربما يقع للمخاطب بأنهما صغيرتان، فجاء الخبر {اثنتين} ليشمل الصغيرة والكبيرة معًا.

ونقل ابن عادل[١٤٥] تأويلًا آخر للأخفش لفائدة ذكر الخبر {اثنتين}، فقال: «وقد أجابوا عن ذلك بأجْوبَةٍ منها: ما ذكره أبو الحسن الأخْفشُ وهو أنَّ قوله {اثْنَتَيْن} يدلُّ على مجرَّد الاثْنَيْنيَّة من غير تقييدٍ بصغير أو كبير أو غير ذلك من الأوصاف، يعني أن التُّلثين يستحقَّان بمجرَّد هذا العدد من غير اعتبار قيدٍ آخر؛ فصار الكلام بذلك مُفِيدًا، وهذا غيرُ واضحٍ؛ لأنَّ الألفَ في {كَانَتَا} تدلُّ أيضًا على مجرَّد الاثْنينيَّة من غير قيد بصغير أو كبير أو غيرهما من الأوصاف، فقد رجع الأمرُ إلى أنَّ الخبر لم يُفِدْ غير ما أفادَهُ المبتدأ، ومنها: ما ذكرَهُ مكي عن الأخْفَشِ أيضًا، وتبعه الزمخشريُّ وغيره؛ وهو الحَمْلُ على معنى (مَنْ)، وتقريرُه ما ذكره الزمخشريُّ». وقد أيد الزمخشري[١٤٦] ما رآه الأخفش في أن الحمل على معنى (مَنْ) فقال: «فإن قلت: إلى من يرجع ضمير التثنية والجمع في قوله {فَإِنْ كانَتَا اثْنَتَيْنِ} {وإن كانوا إخوة}؟ قلت: أصله: فإن كان مَنْ يرث بالأخوة اثنتين، وإن كان مَنْ يرث بالأخوة ذكورًا وإناثًا».

ويشترط جمهور النحويين أن يكون الخبر مغايرًا للمبتدأ لفظًا متحدًا به معنى. قال الدماميني[١٤٧]: «وذلك لأنه حق الخبر أن يكون صادقًا على المبتدأ، على معنى أن ما يقال له المبتدأ، يقال له الخبر، وهو الذي يعبر عنه ب (هو هو)، وهذا يقتضي اتحاد المبتدأ والخبر بحسب الذات، وتغايرهما بحسب المفهوم، فإن تغاير الذات ينافي (هو هو)، واتحاد المفهوم يمنع إسناد أحدهما إلى الآخر، فإن الإسناد نسبة، والنسبة مستدعية للمنتسبين المستلزمين للأبنية المنافية لاتحاد المفهوم».

قال الفارسي[١٤٨]: «واعلم أنه لا يجوز أن تقول: إن الذاهبة جاريته صاحبُها، لأنك لا تفيد بالخبر شيئًا لم يستفد من المبتدأ، وحكم الجزء الذي هو الخبر أن يفيد ما لم يفده المبتدأ... وإنما جاء في التنزيل: {فإن كانتا اثنتين} لأنه يفيد العدد متجردًا من الصغر والكبر». وفي حاشية الإيضاح العضدي[١٤٩] ورد: «{فإن كانتا اثنتين} فيه سؤال وهو أن يقال: فهل يجوز أن يكونا أكثر من اثنتين أو أقل أو أن يكونا اثنتين؟ فالجواب أن القصد في هذا العدد مجردًا من الصغر والكبر، كأنه قال: فإن كانتا صغيرتين أو كبيرتين، أو إحداهما صغيرة والأخرى كبيرة فلهما الثلثان، فصار فيه من هذا الوجه فائدة».

---

(١٤٥) اللباب في علوم الكتاب، ج: ٧، ص: ١٥٦.

(١٤٦) الكشاف، ج: ١، ص: ٥٩٩.

(١٤٧) تعليق الفرائد، ج: ٣، ص: ٨١.

(١٤٨) الإيضاح العضدي، ج: ١/، ص:١٢٠، ١٢١.

(١٤٩) الإيضاح العضدي، ج: ١، ص: ١٢١.

منع (أفعل) معتل العين واللام من الصرف مصغرًا:

قال الزجاجي[١٥٠]: «قال أبو يعلى: حدثني أبو عثمان المازني قال: قلت للأخفش، لم لم تصرف (أحوى) إذا صغرته وقد ذهب منه بناء أفعل، تقول (أُحَيّ) كما ترى، فالمحذوف منه في التصغير موضع اللام. قال أبو يعلى: فقلت له أنا: ولم حذف؟ قال: لاجتماع الياءات، اجتمع الياء التي في موضع العين وياء التصغير والياء التي في موضع لام الفعل، فحذف. فقال الأخفش: لأني أنوي ما حذفت. قلت له: فأنت إذا صغرت سماءً قلت سمية، فتجيء بالهاء وأنت تنوي ما حذفت، وذلك أنه لا يصغر اسمٌ مؤنثٌ على أربع أحرف فتلحقه الهاء، وكل اسم مؤنث على ثلاثة إذا صغر لحقته الهاء. فقال: لأن التصغير بناء على حدته. فقلت: وهذا بناءٌ على حدته، وأحمر أيضًا لا يصرف إذا صغر لأنه يشبه الفعل المصغر؟ نحو ما أميلح زيدًا. فقال: كيف تبني من حيي زيد يحيا: ما أحيا زيدًا! فقلت: كذا أقول. فقال: كيف تصغره؟ فقلت: ما أحي زيدًا. فقال: ذاك مثل ذا، حذفت من الفعل موضع اللام أيضًا من أجل الياءات. وأشبه أحوى مصغرًا ما أحيا زيدًا مصغرًا، فلم يصرف، مثل أحمر مصغرًا يشبه أملح مصغرًا».

دراسة السؤال والجواب:

سأل المازني الأخفش: لماذا لم يصرف (أحوى) إذا صغرها وقد ذهب منها السبب المانع من الصرف وهو بناء (أفعل)؟ فأجابه الأخفش بأنه ينوي بقاء الحرف المحذوف، ولهذا لم يزل السبب المانع من الصرف موجودًا. ولكن المازني ذكَّر الأخفش بأنه إذا صغر (سماء) فإنه يقول (سمية) فيلحق بها تاء التأنيث وهو ينوي المحذوف، بدليل أن المؤنث الثلاثي إذا صغر لحقته تاء التأنيث مثل هُنَيدَة، والرباعي لا تلحقه مثل سُلَيمَى، وهذا يدل على أن (سماء) عوملت معاملة الثلاثي ولذا لحقتها تاء التأنيث عند تصغيرها. ولكن الأخفش أكد له أن باب التصغير غير باب الممنوع من الصرف.

وكلمة (أحوى) عندما تصغر تصبح (أُحَيّ)، وهي باقية على منعها من الصرف للصفة ووزن الفعل[١٥١] عند الجمهور[١٥٢]، ورأى عيسى بن عمر أنها مصروفة، وخطأه سيبويه في ذلك[١٥٣]. والذين رأوا أنها باقية على منعها من الصرف قالوا إن وزن الفعل معتد به هنا، وقاسوه على كلمة (أُفَيضِل) تصغير (أفضل). والذين رأوا أنها مصروفة بعد تصغيرها رأوا أن المانع من الصرف وهو بناء الفعل قد زال بالتصغير.

---

(١٥٠) مجالس العلماء للزجاجي، ج: ١، ص: ٧٠.

(١٥١) شرح الشافية للرضي، ج: ١، ص: ٣٤٢.

(١٥٢) إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، ص: ١٤٣.

(١٥٣) الكتاب، ج: ٣، ص: ٤٧٢.

وقد رأى المازني اختلالًا في القياس النحوي عندما نَبَّهَ الأخفش إلى أنه عندما يصغر كلمة (سماء) وهي على أربعة أحرف فإنه يعاملها معاملة الثلاثي فيزيد في آخرها تاء التأنيث مع أنها رباعية ولا تستحق أن تزاد عليها تاء التأنيث. ولكن الأخفش أكد له أن باب التصغير باب على حدته، أي القاعدة فيه تختلف عن قاعدة المنع من الصرف، فالحرف الذي ينوى في الممنوع من الصرف أثره باقٍ، وفي التصغير ليس له أي أثر. فهل كان الأخفش محقًّا في احتجاجه بأن الاسم الممنوع من الصرف له سياق خاص به يخالف به باب التصغير؟

ويظهر لي أن الأخفش يريد أن منع الكلمة من الصرف يتعلق بجانب إعرابي وهو حرمان الكلمة من التنوين، وجرها بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لم تكن مضافة أو متصلة بـ (ال). أما التصغير فيتناول بناء الكلمة وهو جانب تصريفي ليس له علاقة بالجانب الإعرابي للكلمة.

صرف كلمة (أحمر) نكرةً بعد التسمية بها:

قال الزجاجي[١٥٤]: «قال (أي المازني): وقال الأخفش: (أحمر) إذا سميت به رجلًا صرفته في النكرة. فقلت له: لم؟ فقال: لأني إنما منعته الصرف في المعرفة والنكرة لبنائه ولأنه صفة، فلما زالت عنه الصفة صرفته في النكرة، ولم أصرفه في المعرفة لبنائه. قلت: له: فكذا ينبغي لك ألا تصرف (أربعًا) في قولك مررت بنسوةٍ أربعٍ، لأنه اسم جُعِلَ صفة فدخل في باب الصفة، فإن كنت إنما صرفت ذاك لدخوله في باب الأسماء فامنع هذا الصرف لدخوله في باب الصفات. قال: فلم يجئ بشيء. قال: والقياس عندي ألا يصرف (أحمر) البتة، سُمِّيَ به أو لم يُسَمَّ؛ لأنه في الأصل صفة، وينصرف (أربع) وإن وصف به، لأنه في الأصل اسم. قال: فيلزمك أن تقول: لا أصرف (يضرب) اسمَ رجل في النكرة لأنه في الأصل فِعْل، فإذا لم يلتزم ذلك فكذا أصرف (أحمر) اسم رجل. قلت: إذا قلت: (هذا يضربُ ويضربٌ آخر)، فبقولي (آخر) قد أخرجته من باب الأفعال إلى الأسماء، لأنه لا معنى للفعل أن يكون معرفة، وإذا قلت: (أحمرُ وأحمرٌ آخر)، فبقولي آخر لم أخرجه من باب الأسماء إلى غيرها».

دراسة السؤال والجواب:

يرى الأخفش أن كلمة (أحمر) إذا انتقلت من الوصفية إلى الاسمية فإنها تصرف إذا كانت نكرة، فيقال بناء على ذلك: لقيت أحمرًا، على نحو: لقيت رجلًا. وإذا سميت بهذه الكلمة رجلًا وبقيت الكلمة على تعريفها فإنها تمنع من الصرف، لأنه اجتمع فيها التعريف والبناء، فيقال: لقيت أحمرَ. ويظهر لي أنه يقصد بالبناء هنا وزن الفعل، لأن أحمر تشبه الفعل أَكْرَمَ.

---

(١٥٤) مجالس العلماء للزجاجي، ج: ١، ص: ٧٠.

ورأى المازني أنه يلزم بناءً على ذلك منع كلمة (أربع) من الصرف إذا كانت وصفًا، حيث كانت كلمة (أربع) اسمًا، ثم انتقلت إلى الوصفية، فاجتمعت فيها الوصفية مع وزن الفعل، لذا وجب منعها من الصرف. فإذا كانت الوصفية هي سبب المنع من الصرف وجب منع كلمة (أربع) من الصرف هنا، وإذا كانت الاسمية هي سبب الصرف فوجب صرف كلمة (أحمر) ونحوها. والأخفش يرى منع كلمة (أربع) من الصرف[١٥٥].

ولذا فإن المازني يرى أن (أحمر) لا يصرف سواء سمي به أم لم يسم به، لأنه في الأصل صفة، كما يرى أن (أربع) لا تمنع من الصرف سواء وصف بها أم لم يوصف بها، لأنها في الأصل اسم.

وللنحويين في مسألة منع (أحمر) من الصرف أو صرفها بعد التسمية بها آراء عدة، منها:

١) مذهب سيبويه[١٥٦] ووافقه المازني: أنه لا ينصرف، ويظهر أن العلة من عدم صرفه هي بقاء وزن الفعل والوصفية فيه حتى بعد التسمية به. ورأى المغاربة[١٥٧] أن العلة وزن الفعل وشبهه بأصله، ويظهر لي أنهم يريدون بشبهه بأصله عودته إلى مشابهة حالته الأصلية التي كان عليها وهي الوصفية. ورأى ابن الطراوة[١٥٨] أن عدم صرفه حتى بعد تنكيره لأن هذه الكلمة لم تعرف التنوين في أصلها.

٢) مذهب الأخفش، ووافقه المبرد[١٥٩]، وابن يعيش[١٦٠]: أنه مصروف لأنه أصبح نكرة، فزال منه التعريف وبقي وزن الفعل وهو غير كافٍ لمنعه من الصرف. ويظهر لي أن حجة الأخفش ومن وافقه أقوى من حجة سيبويه، وذلك لو سلمنا ببقاء وزن الفعل في كلمة أحمر بعد تنكيرها، إلا أن الوصفية قد زالت بالتعريف، ولم تعد مقصودة في الكلام، وذلك لكونها مضادة للتعريف، فالتعريف يدل على شيء محدد، والوصف يدل على شيء عام. قال ابن الحاجب[١٦١]: «وما فيه علمية مؤثرة إذا نكّر صرف؛ لما تبيّن من أنها لا تجامع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه، إلا العدل ووزن الفعل، وهما متضادان، فلا يكون إلا أحدهما. إذا نكّر بقي بلا سبب، أو على سبب واحد».

---

(١٥٥) الارتشاف، ج: ٢، ص: ٣٥٩.
(١٥٦) الكتاب، ج: ٣، ص: ١٩٣.
(١٥٧) التذييل والتكميل، ج: ٦، ص: ٣٨٩.
(١٥٨) الارتشاف، ج: ٢، ص: ٣٥٤.
(١٥٩) المقتضب، ج: ٣، ص: ٣١٢.
(١٦٠) شرح المفصل، ج: ١، ص: ٧٠.
(١٦١) الكافية، ص: ١٣.

٣) مذهب الفراء، وتبعه ابن الأنباري: وهو أنه إذا سمي بـ (أحمر) رجل فإنه لا يصرف لا في معرفة ولا في نكرة، وإن سمي (الأسود) بـ (أحمر) انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة[١٦٢].

٤) مذهب أبي علي الفارسي: أنه إذا سمي رجل بـ (أحمر) ثم نكر، فإنه يجوز صرفه، ويجوز منعه من الصرف[١٦٣].

أما استدلال المازني بـ (مررت بنسوة أربع)، فإن الوصفية في كلمة (أربع) عارضة، مثلها مثل كلمة (أرنب) في قولنا: (مررت برجل أرنب)، أي ذليل، وليست الوصفية فيها أصلية مثل كلمة (أحمر)، لذا فإنه وجه الشبه في الاستدلال ليس تامًّا.

المبحث الثاني:

سؤالات المازني للأخفش دراسة تصريفية

بناء (فَعُلَ) مما لامه ياء:

قال الزجاجي[١٦٤]: «قال أبو العباس محمد بن يزيد: قال أبو عثمان المازني: قلت للأخفش: كيف تقول: لـ (قَضُوَ الرجل)؟[١٦٥] قال: كذا أقول، لأني قلبت الياء واوًا لضمة الضاد. قال: فقلت: كيف تسكنها في قول من قال: عُلْمَ الأمر؟ قال: أقول لقُضْوَ الرجلُ فأسكن. قلت: فلم لا ترد الواو إلى الأصل إذا كانت الضمة في الضاد قد ذهبت؟ فقال: إني إنما أسكنها من فَعُلَ، فأنا أنوي الضمة فيها. قلت: وكيف تصغر سماء؟ قال: سُمَيَّة. قلت: أليس هي محذوفة من سُمَيِّية؛ قال: بلى. قلت: فلم لا تحذف الهاء لأنك تنوي الياء التي حذفتها؟ قال: ليس هذا مثل (لقضُو الرجل). قال: فسألته الفصل، فلم يكن عنده شيء. فسألت أبا عمر الجرمي فشغَّب[١٦٦] عليَّ. قال أبو عثمان: وأنا أقول: إن هذا لا يلزم، لأن التصغير عندي يستأنف على حدٍّ آخر. قال أبو العباس: ولم يصنع أبو عثمان شيئًا. قال: ونحن نقول: لقضُوَ الرجل ولقضْوَ الرجل، فنسكن ونحرك، ولم نقل قط في مثل سماء سميِّية، نحو تصغير عطاء، لأنا نقول عُطَيِّيٌ، فلما لم نقله صار بمنزلة ما ليس في الكلام، فكأنا حقرنا

---

(١٦٢) ينظر: التذييل والتكميل، ج: ٦، ص: ٣٩٠، ٣٩١.

(١٦٣) ينظر: المسائل الحلبيات، ص: ٢٢٥، وتمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد، ج: ٨، ص: ٤١.

(١٦٤) مجالس العلماء للزجاجي، ج: ١، ص: ٤٦، وإنباه الرواة، ج: ١، ص: ٢٩٠.

(١٦٥) انظر: الأصول لابن السراج، ج: ٣، ص: ٣٦٠. ومعنى «قضو الرجل»: ما أقضاه! وذلك بعد تحويل الفعل «قَضَى» إلى على وزن «ظَرُفَ» للدلالة على التعجب. ومن أمثلة ذلك: رمو الرجل بمعنى ما أرماه! وسرو الرجل بمعنى ما أسراه!: أي ما أقوى سيره ليلًا.

(١٦٦) (شغب) هكذا في مجالس العلماء، وفي إنباه الرواة (شعَّب) من الاستطراد والتفريع، ولعل هذا الأقرب إلى السياق من شغب.

شيئًا على ثلاثة أحرف ليس فيها هاء التأنيث فجئنا في تحقيره بهاء التأنيث، كما نقول في هند: هنيدة، وفي دلو: دلية».

دراسة السؤال والجواب:

قَضُوَ الرجلُ: معناها أجاد القضاء وأحسنه[١٦٧]، وذلك لأن صيغة (فَعُل) تفيد المبالغة[١٦٨]، وتفيد التعجب، أي: ما أقضاه![١٦٩] وتفيد المدح، أي: نعم القاضي هو[١٧٠]. وقد حُوِّلَ الفعل قَضَى إلى قَضُي، ثم قلبت الياء المتطرفة التي هي لام الفعل واوًا لضم ما قبلها[١٧١]، فقلنا: قضُوَ الرجل[١٧٢]. وقد نُقِلَ هذا عن الكسائي، وقيل إنه هو القياس[١٧٣]. وقاسوا[١٧٤] عليه قوله تعالى {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ}[١٧٥]، وقوله تعالى: {وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا}[١٧٦]. ويكون الفعل حينئذ جامدًا غير متصرف[١٧٧].

وقد سأل المازنيُّ الأخفشَ عن تسكين لام الفعل[١٧٨] لتصبح (قَضْوَ) على سبيل التخفيف[١٧٩]، وزوال الضمة التي تسببت في قلب الياء واوًا، فإن القياس يقتضي أن تعود الكلمة إلى أصلها اليائي، ولكنها لم تعد إلى ذلك الأصل[١٨٠]، فأجاب الأخفش بما يفهم منه أن السكون الذي قبلها عارض، والضمة مقدرة[١٨١].

لذا انتقل المازني إلى سؤال آخر مرتبط بالسؤال الأول، فسأل الأخفشَ عن: تصغير سماء على سمية؛ إذ الأصل في تصغيرها أن يقال: سميّي بثلاث ياءات، ثم تحذف واحدة من هذه الياءات الثلاث، فتصبح سميّ. لكن المازني ألحق بها تاء التأنيث فقال: سميية، والصحيح أن تاء التأنيث لا تلحقها كما يقال في تصغير

---

(١٦٧) شرح المفصل لابن يعيش، ج: ٧، ص: ١٢٩.

(١٦٨) شرح التصريف للثمانيني، ج: ١، ص: ٤٥٧، وشرح ابن عقيل، ج: ٢، ص: ٦٠٠.

(١٦٩) شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج: ٢، ص: ٩٤.

(١٧٠) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج: ٥، ص: ٦٨٠.

(١٧١) شرح التسهيل لابن مالك، ج: ٢، ص: ٤٣٦.

(١٧٢) إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، ص: ١٢٧.

(١٧٣) الأصول لابن السراج، ج: ١، ص: ١١٦.

(١٧٤) شرح المفصل لابن يعيش، ج: ٤، ص: ٣٩٢.

(١٧٥) سورة الكهف، الآية: ٥.

(١٧٦) سورة النساء، الآية: ٦٩.

(١٧٧) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ج: ١، ص: ٧٦.

(١٧٨) شرح المفصل لابن يعيش، ج: ٤، ص: ٣٩٢.

(١٧٩) شرح التصريف للثمانيني، ج: ١، ص: ٤٥٧.

(١٨٠) شرح شافية ابن الحاجب للرضي، ج: ٢، ص: ١٢٦.

(١٨١) شرح التصريف للثمانيني، ج: ١، ص: ٤٥٧.

عطاء: عطيي. وذلك لكونها مصغرة من ثلاثي مؤنث لحقتها تاء التأنيث التي تلحق ما كان رباعيًّا بمدة قبل لام معتلة، مثلها مثل: رِجْل: رُجَيْلة، ويد: يُدَيَّة[١٨٢].

ووجه اعتراض المازني هو كيف اعتدَّ الأخفش بالضمة محذوفة في (قضو) فأبقى الواو، ولم يعتدَّ بالياء في (سميي) محذوفة فعاملها معاملة الثلاثي المؤنث وأتى بتاء التأنيث؟ وقد رَدَّ ثعلب تشبيه المازني بقوله: «ولم يصنع أبو عثمان شيئًا»، مؤكدًا أنه لا يوجد وجه شبه بين عطاء وسماء، ولذا كان القياس الذي قاسه المازني قياسًا غير تام، فكلمة (عطاء) تصغر على (عطي) دون الحاجة إلى تاء التأنيث. أما (سماء) فتصغر على (سمية) فعوملت معاملة المؤنث الثلاثي بحذف الياء الثالثة منها وعدم الاعتداد بها، والدليل على عدم الاعتداد بها هو الإتيان بتاء التأنيث.

ولم يعتد النحويون في باب التصغير بالمحذوف، وعاملوا الكلمة على بنيتها الحاضرة بعد الحذف، ومن أمثلة ذلك تصغيرهم (سعاد) و (زينب) بعد الحذف منها بقولهم: سعيدة، وزنيبة[١٨٣]، بالإتيان بتاء التأنيث فيها معاملة لها معاملة الثلاثي. وهذا دليل على عدم الاعتداد بالمحذوف في باب التصغير.

وقد ذكر الأخفش في هذه المسألة أن السكون العارض لا يعتد به، وأيده في ذلك ابن مالك[١٨٤]، والرضي[١٨٥]. كما أن الحرف المحذوف في باب التصغير لا يعتد به، وخالفه في ذلك المازني، ولكن استدلال المازني لم يكن من وجهة نظر ثعلب موفقًا، لأن باب التصغير لا يعتد فيه بالمحذوف كما سبق أن أوضحنا.

قياس كساوين على حمراوين:

قال الزجاجي: «أخبرنا أبو جعفر الطبري قال: حدثني أبو عثمان المازني قال: قال لي الأخفش سعيد يومًا: على أيّ وجه أجاب سيبويه[١٨٦] في تثنية كساء كساوان بالواو؟ فقلت: بالتشبيه بقولهم: حمراوان وبيضاوان لأنها في اللفظ همزة كما أنها همزة. فقال لي: فيلزمك[١٨٧] على هذا أن تجيز في تثنية حمراء: حمراءان على التشبيه بقولهم: كساءان، لأنك إذا شبَّهتَ الشيءَ فقد وجب أن يكون المشبه به مثله في بعض المواضع. فقلت: هذا لازمٌ لسيبويه، ثم فكّرت فقلت: لا يلزمه هذا، فقال لي: أليس لمّا شبّهنا (ما) بـ(ليس) فأعملناها عمل (ليس)، فقلنا: ما زيد قائمًا، كما نقول: ليس زيد قائمًا، شبّهنا أيضًا (ليس) بـ(ما) في بعض المواضع فقلنا: ليس

---

(١٨٢) شرح الكتاب للسيرافي، ج: ٣، ص: ٤٧٤.

(١٨٣) شرح السيرافي لكتاب سيبويه، ج: ٤، ص: ٢٢١.

(١٨٤) إيجاز التعريف في علم التصريف، ص: ١١٢.

(١٨٥) شرح الشافية، ج: ٢، ص: ١٢٦.

(١٨٦) الكتاب، ج: ٣، ص: ٣٩١، ٣٩٢.

(١٨٧) في مجالس العلماء للزجاجي (فيلزمه)، والصحيح: فيلزمك.

الطيبُ إلا المسكُ؟ ومثل هذا كثير، ومنهم من يقول: ليس الطيبُ إلا المسكَ، فنصب، فإنه لزم الأصل، وذلك أن خبر (ليس) منصوبٌ منفيًّا كان أو موجبًا، لأنها أخت كان، والمنفيّ قولك: ليس زيد قائمًا، والموجب قولك: ليس زيدٌ إلا قائمًا، وما كان زيدٌ إلا قائمًا كما تقول: ما كان زيد قائمًا، وما كان زيد إلا قائمًا. وأما من رفع فقال: ليس الطيبُ إلا المسكُ، ففيه وجهان: أحدهما: وهو الأجود، أن يضمر في (ليس) اسمها ويجعل الجملة خبرها، كما قال هشام أخو ذي الرمة:

هـي الشـفاءُ لـدائي إنْ ظَفِـرتُ بهـا ولـيسَ مِنهـا شِـفَاءُ الـدَّاءِ مَبـذُولُ

التقدير: ليس الأمر شفاءُ الداءِ مبذولٌ منها، ولكنه إضمار لا يظهر، لأنه أضمر على شريطة التفسير، وتكون (إلا) في المسألة مؤخرة، وتقديرها التقديم حتى يصح الكلام، لأنها لا تقع بين المبتدأ والخبر، فيكون التقدير: ليس إلا الطيب المسك، ومثله {إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا}[١٨٨]، تقديره : إن نحن إلا نظن ظنًّا. والوجه الآخر: أن تجعل (ليس) بمنزلة (ما) فتلغي عملها لدخول (إلا) في خبرها كما تلغي عمل (ما) إذا دخلت (إلا) في خبرها، كما حملوا (ما) على (ليس) فنصبوا خبرها، لأنه ليس في العربية شيئان تضارعا فحمل أحدهما على الآخر إلا جاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال. فقلت: أليس هذا مثل ذاك، وذلك أنه لو أجاز سيبويه في تثنية حمراء: حمراءان لجعل علامة التأنيث غير متطرفة على صورتها، وهي متطرفة، فهل وجدت أنت علامة التأنيث متوسطة على صورتها متطرفة؟ فسكت. ثم قال لي: لم أجد ذلك، ولا يلزم سيبويه ما قلنا، وما أحسن ما احتججت له»[١٨٩].

دراسة السؤال والجواب:

سأل الأخفشُ المازنيَّ عن رأيه في تثنية سيبويه كلمة (كساء) على (كساوين) بالواو، على أي وجه فعل ذلك؟ فأجاب المازني بأنه شبهها بقولهم: (حمراوان) و (بيضاوان)

يرى سيبويه[١٩٠] أن الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة إذا ثني فإن الهمزة تبدل واوًا، فيقال في تثنية حمراء: حمراوان. ويرى أن بعض العرب شبهوا الأسماء المختومة بألف ممدودة منقلبة عن أصل بالممدود المختوم بألف تأنيث، فقالوا في تثنية كساء: كساوان، وفي تثنية غطاء: غطاوان، وفي تثنية رداء: رداوان. ويرى أنهم فعلوا ذلك تشبيهًا للاسم الممدود الذي همزته منقلبة عن أصل، شبهوه بعلباء وحرباء اللتين شبهتا بحمراء فعوملتا بالمعاملة نفسها.

---

(١٨٨) سورة الجاثية، الآية: ٣٢.

(١٨٩) مجالس العلماء، للزجاجي، ص: ٢٤١، والأشباه والنظائر للسيوطي، ج: ٥، ص: ٨٤.

(١٩٠) الكتاب، ج: ٣، ص: ٣٩١، ٣٩٢.

وقلب ما كانت همزته للإلحاق واوًا أكثر مما كانت منقلبة عن أصل. قال سيبويه: «وعلباوان أكثر من قولك كساوان في كلام العرب، لشبهها بحمراء»[١٩١]. وقال المبرد: «والقلب في هذا ليس بجيد»[١٩٢]. ويرى أبو سعيد السيرافي أن تثنية (كساءان) على (كساوان) ليست لازمة كلزوم تثنية (حمراوان)، قال: «لأنه قد اجتمع في حمراوان مع ما ذكرنا أنها مؤنثة وأن الهمزة زائدة والتأنيث أثقل من التذكير، والزيادة أثقل من الأصل، فتثقل حمراوان من الجهات التي ذكرناها لزمها القلب ولم يلزم كساوان وجاز أن يقال كساءان»[١٩٣].

ويرى ابن يعيش أن التشبيه واقع بين ما كانت للإلحاق مثل حرباء، وما قلبت عن أصل مثل كساء. قال: «ويجوز قلبها واوًا، فتقول: "جاءني كساوان ورداوان"، و"رأيت كساوين ورداوين" حملًا لها على همزة "علباء" و"حرباء"، من حيث كانت الهمزة في "كساء" و"رداء" بدلًا من حرف ليس للتأنيث»[١٩٤].

ومجمل القول في هذه المسألة أن تثنية الاسم الممدود على ثلاث حالات:

الأولى: أن تكون همزته أصلية مثل قراء، فيجب أن تبقى على حالها عند التثنية.

الثانية: أن تكون همزته بدلًا من ألف التأنيث مثل صحراء، فتنقلب واوًا.

الثالثة: أن تكون همزته منقلبة من أصل إما واوي أو يائي مثل: كساء ورداء، فيجوز قلبها واوًا أو بقاؤها همزة.

وعند تأمل آراء النحويين فيها نجدهم يشبهون بعضها ببعض، فقالوا: "كساوان" مشبهة بـ "علباوان"، و"قراوان" مشبهة بـ"كساوان". كما قال ابن جني: «قالوا: علباوان حملًا بالزيادة على حمراوان ثم قالوا: كساوان تشبيهًا له بعلباوان ثم قالوا: قُرّاوان حملًا له على كساوان على ما تقدم»[١٩٥].

المحذوف من اسم المفعول المعتل العين:

قال ابن السراج[١٩٦]: «فَتقول في: بِيعَ مَبيعٌ، وفي هِيبَ: مَهِيبٌ. وكانَ الأَصلُ: مبيوعٌ فنقلتِ الحركةُ مِنَ التاءِ إلى الياءِ فسكنتِ الياءُ والتقى ساكنانِ الياءُ والواوُ. وقالَ الخليل: فحذفت (واوُ مفعول) وكانتْ أَولى بالحذفِ لأنَّها زائدةٌ وكذلكَ: مقولٌ. وكان أبو الحسن الأخفش يَزعمُ: أن المحذوفة عين الفعل والباقية واو مفعول. قالَ المازني: فسألتهُ عَنْ (مبيعٍ) فقلتُ: ألا ترى أن الياء في (مَبيعٍ) ياء، ولو كانتْ واوُ مفعولٍ

---

(١٩١) الكتاب، ج: ٣، ص: ٣٩٢.

(١٩٢) المقتضب، ج ٣، ص: ٣٩.

(١٩٣) شرح الكتاب للسيرافي، ج: ٥، ص: ١٣١.

(١٩٤) شرح المفصل، ج: ٣، ص: ٢٠٣.

(١٩٥) الخصائص، ج: ١، ص: ٢١٥.

(١٩٦) الأصول لابن السراج، ج: ٣، ص: ٢٨٠.

كانتْ مَبوعٌ فقالَ: إنهم لما أسكنوا (ياءَ) مبيوعٍ وأَلقوا حركتَها علَى الباءِ انضمتِ الباءُ وصارتْ بعدَها ياءٌ ساكنةٌ فأبدلتْ مكانَ الضمةِ كسرةٌ للياءِ التي بعدَها ثُمَّ حذفتِ الياءُ بعدَ أَن لزمتِ الباءُ الكسرةَ للياءِ التي حذفتَها فوافقتْ واوُ مفعولٍ الباءَ مكسورةً فانقلبتْ ياءً للكسرةِ التي قبلَها كما انقلبتْ واوُ (ميزان) ياءً للكسرةِ. قالَ المازني: وكِلا القولينِ حَسَنٌ جَميلٌ قالَ وقولُ أَبي الحسن أَقيسُ».

دراسة السؤال والجواب:

ذهب الأخفش إلى أن المحذوف من اسم المفعول معتل العين هو عين الفعل، ويرى أن الحرف الباقي هو واو اسم المفعول، فوزن مبيع فيما يراه (مَفُوْل). وسأل المازنيُّ الأخفشَ: كيف قلبت ياء مبيع إلى واو، وكان من حق الوزن أن يكون (مَفِيْل)، وليس (مفول)؟ فأجاب بأن أصل الكلمة (مَبْيُوْع) على وزن مفعول، فأسكنوا الياء التي هي عين الفعل، وألقوا حركتها وهي الضمة على الحرف الساكن الذي قبلها وهو الباء، فصارت: مَبُيْوْع، فأبدلت ضمة الباء كسرة لمناسبة الياء، ثم حذفت الياء، ثم قلبت الواو ياء لمناسبة الكسرة التي قبلها مثل كلمة ميزان.

ويظهر لي أن الأخفش أبقى واو مفعول مع أنها زائدة، وَحَذَفَ عينَ الفعل مع أنها أصلية، وذلك لأن الزيادة جاءت لإفادة معنى في الكلمة، وبقاؤها أولى من غيرها من أصول الكلمة.

وذهب الخليل[١٩٧] إلى أن المحذوف من اسم المفعول معتل العين هو واو مفعول، فوزن مبيع عنده (مَفِعْل)، ويرى أن حذف واو مفعول أولى من حذف عين الفعل، لأن واو مفعول زائدة، وعين الفعل أصلية، ويقدم حذف الزائد على الأصلي.

واستحسن المازني قولي الخليل والأخفش، ولكنه مال إلى قول الأخفش ورأى أنه الأقيس. ويظهر لي أنه رأى وجه القياس فيه أن واو اسم المفعول جاءت للدلالة على معنى يضاف إلى الكلمة وهي الدلالة على المفعولية، وبقاؤها أولى من أحد الحروف الأصلية من الكلمة.

ومما يقوي رأي الأخفش في أن المحذوف من الأجوف هي عين الفعل:

١) تعرض العين للإعلال بالإسكان أو القلب في: قال، وباع، فأصلهما: قَوَل، وبَيَع.
٢) تعرض العين للحذف في الأمر في قولنا: قُل، وبِع، والأصل: قُوْل، وبِيْع.
٣) واو اسم المفعول جاءت لمعنى زائد، ووجودها أهم من عين الفعل لفهم هذا المعنى.

(١٩٧) المنصف لابن جني، ص: ٢٨٩.

عدم الحاجة إلى القول بالقلب في كلمة (أشياء)

قال المبرد[١٩٨]: «وَكَانَ الأَخفش يَقُول أَشْياءُ أَفْعِلاءُ يَا فَتى جُمع عَلَيْهَا فَعْل كَمَا جُمِع سَمْح على سُمَحاءَ وَكِلَاهُمَا جمع لفعِيل كَمَا تَقول فِي نصيب أَنْصباءُ وَفِي صديق أَصْدِقاءُ وَفِي كريم كُرَماءُ وَفِي جليس جُلَساء فسَمْح وشَيْءٌ على مِثَال فَعْل فَخرج إِلى مِثَال فَعيل. وَقَالَ الْمَازِني فَقلت لَهُ: كَيفَ تُصَغِّرهُنَّ؟ فَقَالَ أُشيَّاءُ. فسأَلته لمَ لمْ تردّه إِلَى الْوَاحِد؟ إِنَّه أَفْعِلاءُ فقد وَجب عَلَيْهِ. فَلم يأْتِ بمُقْنِع وَهَذَا ترك قَوْله لأَنَّه إِذا زعم أَنَّه أَفْعِلاءُ فقد وجَبَ عَلَيْهِ أَن يصغِّر الْوَاحِد ثمّ يجمعه فَيَقُول فِي تَصْغِير أَشْياءَ على مذْهبه شُيَيْئات».

دراسة السؤال والجواب:

يرى الأخفش أن وزن كلمة (أشياء) هو (أَفْعِلَاء)، فيقول إن أصلها: (أَشْيِئَاء)، ثم حذفت الهمزة التي بين الياء والألف تخفيفًا. ويرى أن مفردها (شيء) على وزن (فَعْل)، فجمعت على أفعلاء، مثل (سَمْح) تجمع على (سُمَحَاء)، ويرى أنها عوملت معاملة (فَعِيْل)، مثل (صَدِيْق)، فتجمع على (أفعلاء)، فيقال: (أصدقاء)[١٩٩]. وقد وافق الأخفشَ في قوله هذا كلٌّ من الفراء[٢٠٠] والزيادي[٢٠١].

ويرى المازني[٢٠٢] أن أصلها (فَعْلَاء) (شَيئَاء)، فاستثقل العرب وقوع همزتين بينهما ألف لذا نقلوا الهمزة التي توازي لام الكلمة إلى أول الكلمة، فقالوا: (أشياء)، فأصبح وزنها (لَفْعَاء)، والمازني بقوله هذا موافق للخليل وسيبويه[٢٠٣].

وقد رد المازني على الأخفش بدليل عقلي وهو العودة إلى باب التصغير، فسأل المازني الأخفش: كيف تصغر أشياء؟ فقال: أُشَيَّاء، فرد عليه المازني بأنه يجب عليه أن يصغر الواحد ثم يجمعه، فيقول: شُيَيْءٌ، ثم تجمعها على (شُيَيْيَاء)، لكن الأخفش لم يجبه الجواب المقنع.

وقد ضَعَّفَ ابن جني[٢٠٤] رأي الأخفش، ورأى أنه إنما اختار قوله هذا رغبة في عدم اللجوء إلى القلب. قال: «وأما قول أبي الحسن: إنها (أَفْعِلَاء) فلأنه هرب من القلب فلم يجعلها (لفعاء)، ورآها غير مصروفة فلم يجعلها (أفعالًا)، فذهب إلى أنها (أفعلاء) محذوفة اللام».

---

(١٩٨) المقتضب، ج: ١، ص: ٣٠.

(١٩٩) المقتضب، ج: ١، ص: ٣٠.

(٢٠٠) معاني القرآن للفراء، ج: ١، ص: ٣٢١.

(٢٠١) إعراب القرآن للنحاس، ج ٢، ص: ٤٢.

(٢٠٢) المنصف لابن جني، ج: ٢، ص: ٩٤.

(٢٠٣) الكتاب، ج: ٤، ص: ٣٨٠، وانظر: إعراب القرآن للنحاس، ج: ٢، ص: ٤٢.

(٢٠٤) المنصف، ج: ٢، ص: ٩٥.

وكما يرى ابن جني، فإن الأخفش لم يختر قول الخليل وسيبويه لأن فيه قلبًا، مع أن القلب هنا قياسي وله نظائر من قول العرب، مثل: أنوق، فقالوا فيها: أينق، وأقوس، قلبوها إلى: قسيّ.

وقد أيد النحاسُ المازنيَّ فيما رآه مستدلًّا بدليل عقلي وهو القياس على التصغير، وبدليل نقلي وهو عدم السماع عن العرب. قال: «وهذا كلام بَيِّنٌ، لأن (أشياء) لو كانت أفعلاء ما جاز أن تصغر حتى ترد إلى الواحد، وأيضًا فإن (فَعْلًا) لا يجمع على (أفعلاء)»[٢٠٥].

وقد وافق الفراءُ الأخفشَ فرأى أنها على وزن (أفعلاء) كما ذُكِرَ آنفًا، ولكنه هرب من مخالفة جمع (فَعْل) على (أفعلاء) فرأى أن كلمة (شيء) مخففة من (شَيِّئ)، مثل (هَيِّن) التي تجمع على (أَهْوِناء).

أما الكسائي[٢٠٦] فذهب إلى أن (أشياء) على وزن (أفعال) مثل (أبيات)، ولكنها منعت من الصرف لأنها تجمع على (أشياوات) فتشبه ما مفرده (فعلاء)، مثل (صحراء) تجمع على (صحراوات).

وأقوى هذه الأقوال هو قول الخليل وسيبويه مع أن فيه لجوءًا إلى القلب، إلا أنه قلب واحد، بعكس مذهب الفراء الذي يخالف الظاهر من وجهين: لكونه غير شائع، ولكونه غير جائز، وذلك لأن القول بأن أصل كلمة (شيء) هو (شَيِّئ) على وزن (فيعل) مخالف للظاهر لكونه لم يسمع عن العرب.

والحجة التي استند إليها المازني في رد قول الأخفش هي أن (أفعلاء) من أبنية الكثرة، والقياس في تصغير أبنية الكثرة يكون برد الكلمة إلى مفردها ثم تصغر وتجمع كما ذكر آنفًا. وهناك حجة أخرى على بطلان قول الأخفش وهي أن (أفعلاء) لا يجمع على (فعالى) مطلقًا، مع ذلك ورد جمعها على (أشاوى)[٢٠٧]، وهذا يدل على أنها ليست على وزن (أفعلاء).

---

(٢٠٥) إعراب القرآن للنحاس، ج: ٢، ص: ٤٣.

(٢٠٦) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الإستراباذي ١١٢/١.

(٢٠٧) الإنصاف ٥٧٤/٢.

الخاتمة وأهم النتائج

وبعد هذه الرحلة العلمية مع سؤالات المازني للأخفش، أصل إلى نهاية الرحلة، وأقف عند بعض النتائج التي أراها مهمة، وهي على النحو الآتي:

أولاً– من أبرز النتائج العامة التي توصلت إليها في هذه الرحلة العلمية ما يأتي:

- ظهور الأدلة العقلية ظهورًا واضحًا في سؤالات المازني وإجابات الأخفش عنها، ومن هذه الأدلة القياس وعدم النظير.
- حرص الأخفش والمازني على انضباط القياس انضباطًا تامًّا.
- من القواعد التي حرص عليها الأخفش في إجاباته عن أسئلة المازني القول بنية المحذوف وتأثير وجوده حتى بعد حذفه.
- من القواعد التي حرص عليها الأخفش أيضًا في إجاباته أن التصغير باب خاص لا تقاس عليه بقية الأبواب الأخرى.
- تفضيل الأخفش القول بالحذف على القول بالقلب، لأنه يرى أن القلب فيه تصرف في الكلمة لا يحتمل.

ثانيًا – ظهر لي من الاطلاع على سؤالات المازني للأخفش عدد الخصائص التي اتصفت بها هذه الأسئلة والتي أرى أنه كان لها أثر في الإجابة قوة وضعفًا، ومن هذه الخصائص:

- طرح معظم هذه الأسئلة في حضرة السلاطين والخلفاء لا يعطي فرصة للتأمل والتفكير.
- معظم هذه الأسئلة تعجيزية، وفرصة لعرض المعلومات النحوية واللغوية، والحصول على إعجاب الخلفاء ونيل المكانة العالية لديهم.
- ميلها إلى الإجابة السريعة، وسرعة البديهة، والاعتماد على المحفوظ.
- تفرع السؤال إلى مسائل أخرى وموضوعات متشعبة.
- أحيانًا لا يذكر المازني إجابة الأخفش، ويشير إلى أنها لم تكن مقنعة من وجهة نظره، وليته ذكرها حتى تتم دراسة جوانب الضعف في تلك الإجابات.

ثالثًا – كان لسؤالات المازني للأخفش تأثير فيمن بعدهم من العلماء، ومن أبرز معالم هذا التأثير ما يأتي:

- لقول الأخفش في أن وزن أشياء أفعلاء أثر في الفراء والزيادي اللذين وافقاه الرأي.
- لقول الأخفش في الجازم في جواب الشرط تأثير في القول بجواز تقدم جواب الشرط على فعل الشرط. قال أبو حيان[٢٠٨]: «وأما معمول فعل الجواب فلا يتقدم على الأداة، قيل باتفاق، فلا يجوز: خيرًا إن تزرْنا تصبْ، فإن رفعت الفعال فقلت:

---

(٢٠٨) الارتشاف، ج: ٤، ص: ١٨٧٨.

خيرًا إن تزرْنا تصيبُ، جاز ذلك، ومذهب الأخفش يقتضي جواز ذلك، لأنه يجيز تقديم الجواب على الشرط».

- تأثر الرضي برأي المازني في أن الجازم لجواب الشرط هو بسبب وقوعه هو وفعل الشرط في موقع لا يقع فيه الاسم، وقال[٢٠٩]: «وقال المازني: الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم، ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين، وهو قريب على ما اخترنا قبل».
- تأثر ابن مالك بالمازني في دلالة (مِنْ) في أفعل التفضيل على المجاوزة.
- تأثر ابن مالك بالأخفش في القول بأن جازم جواب الشرط هو فعل الشرط.
- تأثر ابن مالك بالأخفش في القول بأن (إذا) الفجائية حرف.
- تأثر أبي علي الفارسي برأي المازني في توجيه قوله تعالى: {فإن كانتا اثنتين}.
- تأثر الزمخشري برأي الأخفش في قوله تعالى: {فإن كانتا اثنتين}.
- رفض ثعلب ما رآه المازني في قياس سماء على عطاء عند تصغيرهما.
- نقل السيوطي أنه في مجلس أبي إسحاق الزجاج مع رجل غريب: «قال له رجل: كيف تبني من قضيت مثل جحمرش، وهي العجوز؟ قال أبو إسحاق: أما على مذهب المازني، فيقال فيه قضييي، لأن اللام الأولى بمنزلة غير المعتل لسكون ما قبلها، فأشبهت يا ظبي، فكأن ليس في الكلام إلا ياءان، فصحت الأولى من الأخريين وأعللت الآخرة، هذا مذهب أبي عثمان. والأخفش يقول فيها: قضيا، قال أحذف الآخرة وأقلب الوسطى ألفًا لانفتاح ما قبلها»[٢١٠].

---

(٢٠٩) شرح الكافية، ج: ٤، ص: ٩٢.

(٢١٠) الأشباه والنظائر للسيوطي، ج: ٥، ص: ٥٤.

المصادر والمراجع

١-ابن الأثير، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد (١٤٢٠هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق الدكتور فتحي أحمد علي الدين، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

٢-الأزهري، خالد بن عبدالله (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣-الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

٤-الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، د ت، د ط.

٥-الأشموني، أبو الحسن نور الدين (١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

٦-الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)، الأغاني، تحقيق الدكتور إحسان عباس وآخرين، الطبعة الثالثة، بيروت، دار صادر.

٧-ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية.

٨-الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

٩-الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١٠- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى، كنوز إشبيليا، الرياض.

١١- الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، لبنان، منشورات المكتبة العصرية.

١٢- الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة.

١٣- الأنصاري، الأحوص عبدالله بن محمد، الديوان الأحوص، بيروت، لبنان، دار عالم الكتب.

١٤- البغدادي، الخطيب أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٥- البغدادي، عبدالقادر بن عمر (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة.
١٦- الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (١٤١٩هـ-١٩٩٩م)، شرح التصريف، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد.
١٧- الجزولي، عيسى بن عبدالعزيز، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق الدكتور شعبان عبدالوهاب، مطبعة أم القرى، دار الغد العربي.
١٨- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (١٣٨١هـ-١٩٦٢م)، التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين، الطبعة الأولى، بغداد، مطبعة العاني.
١٩- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، تحقيق الدكتور عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية.
٢٠- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية.
٢١- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، الطبعة الثانية، دار سزكين للطباعة والنشر.
٢٢- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، مختار تذكرة أبي علي الفارسي، تحقيق محمد العزازي، بيروت، دار الكتب العلمية.
٢٣- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (١٣٧٣هـ-١٩٥٤م)، المنصف (شرح التصريف للمازني)، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث القديم.
٢٤- الجياني، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م)، إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق محمد المهدي عبدالحي عمار سالم، الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي.
٢٥- الجياني، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي.
٢٦- الجياني، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، شرح التسهيل، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، مصر، دار هجر للطباعة والنشر.
٢٧- الجياني، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبدالمنعم هريدي، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
٢٨- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر (٢٠١٠م)، الكافية في علم النحو، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الآداب.

٢٩- الحلبي، ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد (١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق الدكتور عليّ فاخر وآخرين، الطبعة الأولى، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر.
٣٠- الحموي، أبو عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، معجم البلدان، تحقيق فريد الجندي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.
٣١- ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، تحقيق الأستاذ الدكتور فايز زكي دياب، الطبعة الثانية، جمهورية مصر العربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
٣٢- ابن الخشاب، أبو عبدالله محمد بن عبدالله (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م)، المرتجل (في شرح الجمل)، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق.
٣٣- ابن خلكان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن إبراهيم، وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان، لأحمد بن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
٣٤- الدماميني، بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق الدكتور محمد بن عبدالرحمن المفدى، الطبعة الأولى.
٣٥- الدمشقي، عبدالغني بن طالب الغنيمي، اللباب في شرح الكتاب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، لبنان، المكتبة العلمية.
٣٦- الرازي، أبو عبدالله محمد بن عمر (١٤٢٠م)، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الطبعة الثالثة، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
٣٧- الزبيدي، محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف.
٣٨- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (١٤٠٧هـ -١٩٨٧م)، الأمالي، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، بيروت، دار الجيل.
٣٩- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الرياض، مكتبة الرفاعي.
٤٠- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتاب العربي.
٤١- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة.
٤٢- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب (كتاب سيبويه)، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي.
٤٣- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان، أخبار النحويين البصريين، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام.
٤٤- السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق الدكتور محمد سلطاني، دمشق، دار العصماء.
٤٥- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان (٢٠٠٨م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وآخر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

٤٦- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (١٤٠٦هـ -١٩٨٥م)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة.
٤٧- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية.
٤٨- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م)، شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق عليه أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي.
٤٩- السيوطي، جلال الدين أبو عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية.
٥٠- الشنقيطي، أحمد بن الأمين (٢٠١٤م)، الدرر اللوامع على همع الهوامع، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
٥١- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (١٤١٧هـ-١٩٩٧م)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
٥٢- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، الطبعة السابعة، دار المعارف.
٥٣- ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب (تفسير ابن عادل)، تحقيق عادل عبدالموجود وآخرين، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
٥٤- ابن عقيل، بهاء الدين بن عبدالله بن عبدالرحمن (١٤٠٠هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، دمشق، جدة، جامعة أم القرى، دار الفكر، دار المدني.
٥٥- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (١٤٣١هـ-٢٠١٠م)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
٥٦- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (١٣٨٩هـ-١٩٦٩م)، الإيضاح العضدي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى.
٥٧- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، المسائل الحلبيات، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دمشق، دار القلم للطباعة والنشر.
٥٨- الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور.
٥٩- القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفكر العربي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية.
٦٠- المالقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد الخراط، بيروت، دار القلم.

٦١- المبرد، محمد بن يزيد (١٤١٧هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، القاهرة، دار الفكر العربي.
٦٢- المبرد، محمد بن يزيد (١٣٩٩هـ)، المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة.
٦٣- المرادي، أبو محمد بدر الدين (١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي.
٦٤- المرادي، أبو محمد بدر الدين (١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، وآخر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
٦٥- المكودي، أبو زيد عبدالرحمن بن علي بن صالح (١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م)، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، بيروت، لبنان، المكتبة العصرية.
٦٦- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م)، إعراب القرآن، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، بيروت، عالم الكتب.
٦٧- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق (١٤١٥هـ-١٩٩٤م)، الفهرست، تحقيق إبراهيم رمضان، الطبعة الأولى، بيروت، دار المعرفة.
٦٨- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية.
٦٩- اليماني، عبدالباقي بن عبدالمجيد (١٤٠٦هـ)، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب، الطبعة الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.

Bibliography

1- Ibn Al-Atheer, Abu Al-Saadat Majd Al-Din Al-Mubarak bin Muhammad (1420 AH), Al-Badi' fi 'Ilm Al-'Arabiyyah, investigation by Dr. Fathi Ahmed Ali Al-Din, first edition, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, Kingdom of Saudi Arabia.

2- Al-Azhari, Khaled bin Abdullah (1421 AH - 2000 AD), Sharh Al-Tasreeh 'alaa Al-Tawdeeh, aw Al-Tawdeeh bi Madmoun Al-Tawdeeh fi Al-Nahw, by Sheikh Khalid bin Abdullah Al-Azhari, investigation by Muhammad Basil Oyoun Al-Soud, first edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Alami.

3- Al-Istrabadhi, Radi Al-Din Muhammad Bin Al-Hassan (1395 AH - 1975 AD), Sharh Shafiyyah Ibn Al-Hajeb, investigation by Muhammad Nour Al-Hassan and others, Beirut, Lebanon, Scientific Books House.

4- Al-Istrabadhi, Radi Al-Din Muhammad Bin Al-Hassan, Explanation of Al-Kafiya, corrected and commented by Yusuf Hassan Omar, N D, N E.

5- Al-Ashmouni, Abu Al-Hassan Nour deen (1419 AH-1998 AD), Sharh Al-Ashmouni 'alaa Alfiya Ibn Malik, first edition, Beirut, Lebanon, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya.

6- Al-Isfahani, Abu Al-Faraj Ali bin Al-Hussein bin Muhammad (1429 AH-2008 AD), Al-Aghani, investigation by Dr. Ihsan Abbas and others, third edition, Beirut, Dar Sader.

7- Ibn al-Anbari, Abu al-Barakat Kamal al-Din Abd al-Rahman bin Muhammad bin Ubaidullah (1424 AH - 2003 AD), Al-Insaaf fi Masaail Al-Khilaaf bayna Al-Nahwiyyeen Al-Basriyyeen wa Al-Kuufiyyeen, first edition, Al-Maktabah Al-'Asriyyah.

8- Al-Anbari, Abu Al-Barakat Kamal Al-Din Abd Al-Rahman bin Muhammad bin Ubaidullah (1405 AH - 1985 AD), Nuzhat Al-Albaa fi Tabaqat Al-Udabaa, investigation by Ibrahim Al-Samarrai, third edition, Al-Manar Library, Zarqa, Jordan.

9- Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf (1418 AH - 1998 AD), Irtishaaf Al-Darb min Lisaan Al-'Arab,

investigation, explanation and study of Rajab Othman Muhammad, review: Ramadan Abdel Tawab, first edition, Al-Khanji Library in Cairo.

10- Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf (1426 AH - 2005 AD), Al-Tadyeel wa Al-Takmeel fi Sharh Kitaab Al-Tasheel, investigation by Dr. Hassan Hindawi, first edition, Treasures of Seville, Riyadh.

11- Al-Ansari, Jamal al-Din bin Yusuf bin Ahmad bin Hisham, Awdah Al-Masaalik Ilaa Alfiyyah Ibn Maalik, and with Uddah Al-Saalik Ilaa Tahqeeq Awdah Al-Masaalik, by Sheikh Muhammad Muhiy al-Din Abd al-Hamid, Beirut, Lebanon, Publications of the Modern Library.

12- Al-Ansari, Jamal al-Din bin Yusuf bin Ahmed bin Hisham, Mughni al-Labib 'an Kutub Al-A'aareeb, investigation by Muhammad Muhiy al-Din Abd al-Hamid, Cairo.

13- Al-Ansari, Al-Ahwas Abdullah bin Muhammad, Al-Diwan Al-Ahwas, Beirut, Lebanon, Dar Alam Al-Kutub.

14- Al-Baghdadi, Al-Khatib Ahmed bin Ali bin Thabit, Taareekh Bagdad, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Alami.

15- Al-Baghdadi, Abdul Qadir bin Omar (1403 AH - 1983 AD), Khizaanah Al-Adab wa Lub Lubaab Lisaan Al-Arab, investigation and explanation by Abd Al-Salam Haroun, Al-Khanji Library, first edition, Cairo.

16- Al-Thamaaneeni, Abul-Qasim Omar bin Thabit (1419 AH-1999 AD), Sharh Al-Tasrif, investigation by Dr. Ibrahim bin Suleiman Al-Buaimi, first edition, Al-Rushd Library.

17- Al-Jazouli, Issa bin Abdulaziz, Al-Muqaddimah Al-Jazouliyyah fi Al-Nahw, investigation by Dr. Shaaban Abdel-Wahhab, Umm Al-Qura Press, Dar Al-Ghad Al-Arabi.

18- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman Al-Mawsili (1381 AH - 1962 AD), Al-Tamam fi Tafseer Ash'aar Hudhayl mimma Agfalahu Abu Sa'eed Al-Sukkari, investigation by Ahmed Naji Al-Qaisi and others, first edition, Baghdad, Al-Ani Press.

19- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman Al-Mawsili, Al-Khasa'is, investigation by Dr. Abdul Hamid Hindawi, Dar Al-Kutub Al-Alami.

20- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman Al-Mawsili, Al-Luma' fi Al-Arabiya, investigation by Fayez Fares, Kuwait, Dar Al-Kutub Al-Thaqafia.
21- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman Al-Mawsili (1406 AH - 1986 AD), Al-Muhtaseb fi Tabyeen Wujuuh Shawaadh Al-Qiraa'aat wa Al-Eedooh 'anhaa, investigated by Ali Al-Najdi Nasef and others, second edition, Dar Sezgin for printing and publishing.
22- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman Al-Mawsili, Mukhtar Tadhkirah Abi Ali Al-Farsi, investigation by Muhammad Al-Azazi, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya.
23- Ibn Jinni, Abul-Fath Othman Al-Mawsili (1373 AH-1954 AD), Al-Musannaf (Sharh Al-Tasreef lil Maazini), investigation by Ibrahim Mustafa, and Abdullah Amin, first edition, Dar Ihyaa Al-Turaath Al-Qadeem.
24- Al-Jiyani, Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik (1422 AH - 2002 AD), Eejaaz Al-Ta'reef fi 'Ilm Al-Tasreef, investigation by Muhammad al-Mahdi Abd al-Hay Ammar Salem, first edition, Islamic University in Madinah, Deanship of Scientific Research.
25- Al-Jiyani, Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik, Tasheel Al-Fawaaid wa Takmeel Al-Maqaasid, investigation by Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kateb Al-Arabi.
26- Al-Jiyani, Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik (1410 AH - 1990 AD), Sharh Al-Tasheel, investigated by Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, and Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoon, first edition, Egypt, Dar Hajar for printing and publishing.
27- Al-Jiyani, Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik, Sharh Al-Kaafiyyah Al-Shaafiyyah, edited by Abdul Moneim Haridi, first edition, Umm Al-Qura University, Scientific Research and Revival of Islamic Heritage Center.
28- Ibn Al-Hajib, Jamal Al-Din Bin Uthma Bin Omar Bin Abi Bakr (2010 AD), Al-Kafiyah fi 'Ilm Al-Nahw, investigated by

Dr. Salih Abdul-Azim Al-Shaer, first edition, Cairo, Library of Arts.

29- Al-Halabi, Nazir Al-Jaysh, Muhammad bin Youssef bin Ahmed (1428 AH - 2008 AD), Tamheed Al-Qawaa'id bi Sharh Tasheel Al-Fawaaid, investigation by Dr. Ali Fakher and others, first edition, Cairo, Dar Al-Salam for printing and publishing.

30- Al-Hamwi, Abu Abdullah Shihab Al-Din Yaqut bin Abdullah (1410 AH-1990 AD), Mu'jam Al-Buldaan, investigated by Farid Al-Jundi, first edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Alami.

31- Ibn Al-Khabbaz, Ahmed Bin Al-Hussein, Tawjeeh Al-Lama' (1428 AH-2007 AD), investigation by Prof. Dr. Fayez Zaki Diab, second edition, Arab Republic of Egypt, Dar Al Salam for printing, publishing and distribution.

32- Ibn al-Khashab, Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah (1392 AH - 1972 AD), al-Murtajil (fi Sharh al-Jumal), investigation and study by Ali Haidar, Damascus.

33- Ibn Khalkan, by Abi Al-Abbas Shams Al-Din Ahmed bin Ibrahim, Wafiyyaat Al-A'yaan wa Anbaa Abnaa Al-Zamaan, by Ahmed bin Khalkan, investigation by Dr. Ihsan Abbas, Dar Sader, Beirut.

34- Al-Damamini, Badr Al-Din Muhammad bin Abi Bakr bin Omar (1403 AH - 1983 AD), Ta'leeq Al-Faraid 'alaa Tasheel Al-Fawaaid, investigation by Dr. Muhammad bin Abdul Rahman Al-Mafdi, first edition.

35- Al-Dimashqi, Abd Al-Ghani bin Talib Al-Ghunaimi, Al-Lubaab fi Sharh al-Kitab, investigation by Muhammad Muhyiddeen Abd al-Hamid, Beirut, Lebanon, the Scientific Library.

36- Al-Razi, Abu Abdullah Muhammad bin Omar (1420 AD), Mafateeh Al-Gayb (Al-Tafseer Al-Kabeer), third edition, Beirut, Dar Revival of Arab Heritage.

37- Al-Zubaidi, Muhammad bin Al-Hassan, Tabaqaat Al-Nahwiyyeen wa Al-Lughawiyyeen, investigation by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, second edition, Dar Al-Maarif.

38- Al-Zajaji, Abu Al-Qasim Abdul-Rahman bin Ishaq (1407 AH - 1987 AD), Al-Amali, investigation by Abd Al-Salam Haroun, second edition, Beirut, Dar Al-Jeel.
39- Al-Zajaji, Abu al-Qasim Abd al-Rahman ibn Ishaq, Majaalis Al-'Ulamaa, investigation by Abd al-Salam Haroun, Cairo, Al-Khanji Library, Riyadh, Al-Rifai Library.
40- Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Omar (1407 AH - 1987 AD), Al-Kashaf 'an Haqaaiq Gawaamid Al-Tanzeel, third edition, Beirut, Dar Al-Kitab Al-Arabi.
41- Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari, Al-Usoul fi Al-Nahw, investigation by Abdul Hussein al-Fatli, Beirut, Lebanon, Al-Risala Foundation.
42- Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, Al-Kitab (Kitaab Sibawayh), investigation and explanation by Abdel Salam Haroun, Cairo, Al-Khanji Library.
43- Al-Sirafi, Abu Saeed Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban, News of the Basri Grammarians, investigation by Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, Dar Al-I'tisam.
44- Al-Serafi, Abu Muhammad Yusuf bin Abi Saeed, Sharh Abyaat Sibawayh, investigation by Dr. Muhammad Sultani, Damascus, Dar Al-Asmaa.
45- Al-Sirafi, Abu Saeed Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban (2008 AD), Sharh Kitaab Sibawayh, investigation by Ahmed Hassan Mahdali, and another, first edition, Beirut, Lebanon, Dar Al-Kutub Al-Alami.
46- Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman bin Abi Bakr (1406 AH - 1985 CE), Al-Ashbaah wa Al-Nazaair fi Al-Nahw, investigation by Abd al-Aal Salem Makram, first edition, Beirut, Al-Risala Foundation.
47- Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Bugyah Al-Wu'aat fi Tabaqaat Al-Lugawiyyeen wa Al-Nuhaat, investigation by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Al-Maktabah Al-'Asriyyah.
48- Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman bin Abi Bakr (1386 AH - 1966 CE), Sharh Shawaahid Al-Mugni, commentary: Ahmed Dhafer Kogan, Lajna Al-Turaath Al-'Arabi.

49- Al-Suyuti, Jalal al-Din Abu Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Ham' Al-Hawaami' fi Sharh Jam' Al-Jawaami', investigation by Abd al-Hamid Hindawi, Al-Maktabah Al-Tawfiqiyyah.
50- Al-Shanqeeti, Ahmed bin Al-Amin (2014 AD), Al-Durar Al-Lawa'a ala Hama Al-Hawame', Beirut, Lebanon, Dar Al-Kutub Al-Alami.
51- Al-Sabban, Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali (1417 AH - 1997 AD), Haashiyah Al-Sabban 'alaa Sharh Al-Ashmouni li Alfiyyah Ibn Malik, by Abi Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban, first edition, Beirut, Lebanon, Dar Al-Kutub Al-Alami.
52- Dhaif, Shawky, Al-Madaaris Al-Nahwiyyah, Seventh Edition, Dar Al-Maaref.
53- Ibn Adel, Abu Hafs Omar bin Ali, Al-Labbab fi Ulum Al-Kitab (Tafseer Ibn Adel), investigated by Adel Abdel-Mawgoud and others, Beirut, Lebanon, Dar Al-Kutub Al-Alami.
54- Ibn Aqeel, Bahaa al-Din bin Abdullah bin Abdul Rahman (1400 AH), Al-Musaa'id 'alaa Tasheel Al-Fawaaid, investigation by Dr. Muhammad Kamel Barakat, first edition, Damascus, Jeddah, Umm Al-Qura University, Dar Al-Fikr, Dar Al-Madani.
55- Al-Ayni, Badr al-Din Mahmoud bin Ahmed bin Musa (1431 AH - 2010 AD), Al-Maqaasid Al-Nahwiyyah fi Sharh Shawaaid Shuruuh Alfiyyah Al-Mashour bi "Sharh Al-Shawaaid Al-Kubra", investigation by Prof. Dr. Ali Muhammad Fakher, and others, Dar Al-Salam for printing, publishing, distribution and translation, first edition Cairo, Arab Republic of Egypt.
56- Al-Farsi, Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul-Ghaffar (1389 AH - 1969 AD), Al-Eedooh Al-Adidi, investigation by Dr. Hassan Shazly Farhoud, first edition.
57- Al-Farsi, Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul-Ghaffar (1407 AH - 1987 AD), Al-Masa'il Al-Halabiyyat, investigation by Dr. Hassan Hindawi, first edition, Damascus, Dar Al-Qalam for printing and publishing.

58- Al-Farraa, Abu Zakaria Yahya bin Ziyad, Ma'aany Al-Qur'aan, investigated by Ahmed Yousef Najati, and Muhammad Ali Al-Najjar, Dar Al-Surour.
59- Al-Qifti, Abu al-Hasan Ali bin Yusuf (1406 AH - 1986 AD), Inbaa Al-Ruwaah 'alaa Anbaa Al-Najaah, investigation by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, first edition, Cairo, Dar al-Fikr al-Arabi, Beirut, Foundation for Cultural Books.
60- Al-Maalqi, Ahmed bin Abd al-Nour, Rasf Al-Manaani fi Sharh Huruuf Al-Ma'aany, investigation by Prof. Dr. Ahmed Al-Kharrat, Beirut, Dar Al-Qalam.
61- Al-Mubarrad, Muhammad bin Yazid (1417 AH), Al-Kamil fi Al-Lugha wa Al-Adab, investigated by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, third edition, Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi.
62- Al-Mubarrad, Muhammad bin Yazid (1399 AH), Al-Muqtadab, Abi Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad, investigation by Muhammad Abdul Khaleq Azimah, Cairo.
63- Al-Muradi, Abu Muhammad Badr al-Din (1428 AH - 2008 AD), Tawdeeh Al-Maqaasid wa Al-Masaalik bi Sharh Alfiyya Ibn Malik, explanation and investigation by Professor Dr. Abdul Rahman Ali Suleiman, first edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi.
64- Al-Moradi, Abu Muhammad Badr al-Din (1413 AH - 1992 AD), Al0Jina Al-Daani fi Huruuf Al-Ma'aany, investigation by Dr. Fakhr al-Din Qabawah, and another, first edition, Beirut, Lebanon, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
65- Al-Makoudi, Abu Zaid Abd al-Rahman bin Ali bin Saleh (1425 AH - 2005 AD), Sharh Al-Makoudi 'alaa Al-Alfiyyah fi 'Ilmay Al-Nahw wa Al-Sarf, by Abu Zaid Abd al-Rahman bin Ali bin Saleh al-Makoudi, investigation by Dr. Abd al-Hamid Hindawi, Beirut, Lebanon, Al-Asriyyah Library.
66- Al-Nahhas, Abu Jaafar Ahmed bin Muhammad bin Ismail (1409 AH - 1988 AD), I'raab Al-Qur'aan, investigated by Dr. Zuhair Ghazi Zahed, third edition, Beirut, 'Aalam Al-Kutub.

67- Ibn al-Nadim, Abu al-Faraj Muhammad ibn Ishaq (1415 AH - 1994 AD), Al-Fihrist, edited by Ibrahim Ramadan, first edition, Beirut, Dar al-Ma'rifah.
68- Ibn Yaish, Muwaffaq al-Din Yaish bin Ali, Sharh Al-Mufassal, Muniriyah Printing Department.
69- Al-Yamani, Abdul-Baqi bin Abdul-Majid (1406 AH), Ishaarah Al-Ta'yeen fi Taraajim Al-Najaah wa Al-Lugawiyyeen, investigation by Dr. Abdul-Majid Diab, first edition, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Riyadh.